جامعة العربي التبسي –تبسة-
كلية الحقوق و العلوم السياسة
قسم العلوم السياسية

UniversitéLaarbi Tbessi –Tebessa-
Faculté de droit et science politique.
Département de science politique.

# تداعيات إنسحاب بريطانيا من الإتحاد الأوروبي

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم السياسة

تخصص: دراسات استراتيجية وأمنية

من إعداد الطلبة:

- آمنة لسود

تحت إشراف:

الأستاذة:نسرين نموشي

| الإسم واللقب | الصفة | الدرجة العلمية |
|---|---|---|
| إيناس شيباني | رئيسا | أستاذ محاضر – ب - |
| نسرين نموشي | مشرفا ومقررا | أستاذ محاضر – أ - |
| ليلى لعجال | عضوا مناقشا | أستاذ محاضر – أ - |

السنة الجامعية:2022/2021

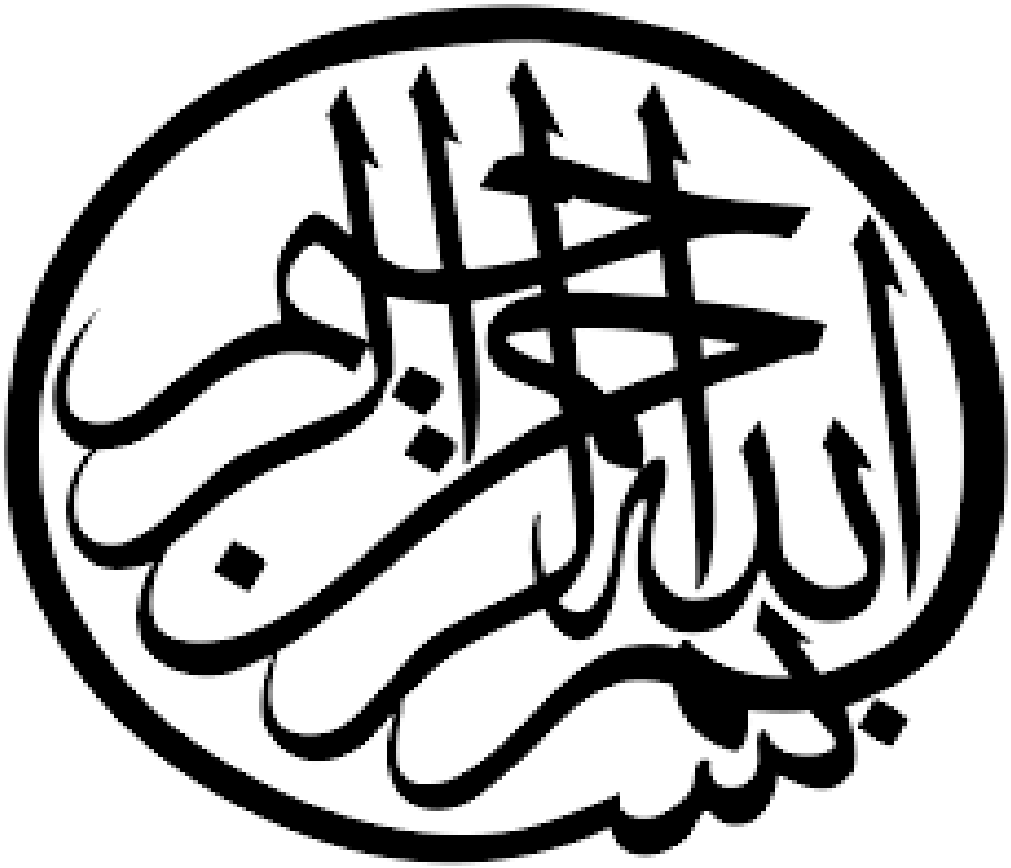

# شكر وعرفـــان

نتوجه بجزيل الشكر و الامتنان لكل من ساعدنا من قريب او من بعيد على انجاز هذا العمل المتواضع و في تذليل ما واجهناه من صعاب و متاعب نخص بالذكر الأستاذة المشرفة على عملنا **"نسرين نموشي"** التي لم تبخل علينا بتوجيهاتها و نصائحها القيمة لاتمام هذا البحث

كما نشكر أعضاء اللجنة العلمية المناقشة لموضوعنا،

الأستاذ: **"إيناس شيباني "**والأستاذة**" ليلى لعجال".**

# الإهـــــــــــــــــــــــــــــداء

اللهم لك الحمد ولك الشكر إذا رضيت ولك الحمدولك الشكر حتى ترضى، ولك الحمد ولك الشكر حتى الرضا، وصلي وسلم وبارك على الحبيب المصطفى خير شفيع الأمة.

هي كلمات شكر إلى من ساندني في العمل، إلى أعز الناس والدي، إلى أبي الذي كان صبورا معي.

- إلى إخوتي: بلال، أسامة، أمل، بثينة، وشكر خاص لأخي بلال الذي اتعبتهمعي كثيرا جزاه الله عني كل خير.

- إلى من ساندني وطى معي ويسر لي الصعاب وتحمل معي حتى أتم هذه الشهادة زوجي العزيز –سلاطنية العيد-

- إلى اجمل فرحة ظفرت بها في حياتي، أغلى هدية من الله وله الحمد، توأم روحي: ميسم آلاء – محمد الصالح.

- إلى عائلتي الثانية أهل زوجي (ماما فطيمة) وكل العائلة فردا فردا الذين لم يدخرو جهدا لمساعدتي على إتمام الدراسة حتى بالسؤال والكلمة الطيبة والدعوة لي بالنجاح.

- إلى صديقاتي وزميلاتي وأخواتي في الله وزملائي في العمل.

هي كلمات شكر وعرفان متجددة إلى من غرس في الأمل والإرادة وعملو على مساعدتي كل أساتذة قسم العلوم السياسة وعلى رأسهم الأستاذة: نموشي نسرين التي عاملتي كأخت أكثر من طالبة إلى من ساعدني من قريب أو بعيد حتى بدعوة عابرة أو كلمة طيبة.

آمينة

# مقدمة

ر افق التأسيس لنظام فترة مابعد الحرب العالمية الثانية مجموعة من التحولات على مستوى الواقع الدوليو الأطر النظرية والمفهومية، وذلك بظهور فواعل وتفاعلات مستحدثة داخل بنية النظام الدولي، وظهور مقاربات ونظريات جديدة مفسرة لهذا الواقع الدولي، فمن المتغيرات الجديدة التي جاء بها التحول لمابعد الحرب الباردة ، التكامل والإندماج ، فقد تكرس هذا المفهوم متحولا في الشقين العلمي و العملي من خلال تحديد مفهوم التكامل والإندماج والتأصيل النظري له، خصوصا مع بروز إسهامات المدارس النظرية الكبرى له ومن أبرزها الليرالية كمشتق من المثالية في هذا المجال، إضافة لسعي دول أوروبا الغربية للنهوض من جديد بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ومحاولة التكتل للعيش فس حالة سلم، فقد أفضى الظهور المستجد للتكامل والإندماج إلى تحيين صفة الحرب المسلحة فاصبحنا نتحدث عن الحرب بوسائل أخرى وحماية ناجعة أكثر للدول كلما إتجهت إلى التكتل فيما بينها، خاصة في أوروبا الغربية مع محاولة التكتل الإقتصاي في منظمة الفحم والحديد 1957، والذي أفضى في سنة 1992 إلى ظهور الإتحاد الأوروبيوا إلى محاولة الإندماج في سنة 2002 مع خلق توحيد العملة تحت إسم "اليورو"، وقد ساهم بكل كبير هذا التكتل إلى تسمية الإتحاد الاوروبي كأول إقتصادي عالمي متكتل، كما ساهم في تأمين أعضاءه في عديد القطاعات، (الإقتصادية، السياسية، العسكرية، الجيوستراتيجية...إلخ)

إلا أن هذا التكتل مر بعديد الفترات السلبية مع احتدام التنافس الداخلي فيما بين أعضاءه ومحاوله الزعامة بينهم لهذا الإتحاد، وتأثير العامل التاريخي بين الدول خاصة منها أزمة 1967، (الكرسي الشاغر لبريطانيا)، والذي أدى فيما بعد ومع تراكم الخلافات إلى وصول بريطانيا لخروجها من الإتحاد بعد إستفتاء 23 جوان 2016.

على هذا النحو تسعى هذه الدراسة للبحث في أحد جوانب التكامل والإندماج في جانبه العلمي والنظري من خلال تحديد إطاره المفاهيمي وأبرز المدارس النظرية المفسرة له، ومن جانبه العملي في دراسة تداعيات إنسحاب بريطانيا من الإتحاد الأوروبي.

## 1/ دوافع اختيار الموضوع:

نقسم الدوافع إلى:

**أ- دوافع ذاتية:**

من أجل ضمان النتائج المرجوة من أي بحث لا بد من توفر الرغبة الداخلية لدى الباحث في دراسة الموضوع اضافة إلى تناسب قدرته لدراسة موضوع من أجل بحث علمي هادف، وهو ما تحقق كرغبة منا لدراسة هذا الموضوع.

وأيضا نعتقد أن الخوض في دراسة مثل هذه الموضوعات في حقل الدراسات الاستراتيجية وأمنية يدعمنا بقدر من الخبرة و الاحاطة، وكذا مسايرة الوضع الدولي العام، خاصة في جانب التكامل والإندماج .

**ب- دوافع موضوعية:**

ترتبط الدوافع الموضوعية لاختيارنا هذا الموضوع في:

- الاستفادة من تجسيد النتائج العلمية و النظريات التي وصل اليها المفكرين في حقل التكامل والإندماج.
- قياس مدى امكانية تأثير التكامل والإندماج في تأمين الدول المتكتلة.
- تداخل وترابط الحقول المعرفية لدراسة هذا الموضوع انطلاقا من الدراسات الاستراتيجية ومرورا بمقاربات التكامل والإندماج وصولا لدراسات السلام ، فالدراسات الاستشرافية.
- استخراج أهم المتغيرات التي ساهمت في إنسحاب بريطانيا من الإتحاد الإوروبي، ومدى تأثر بريطانيا، دول الإتحاد الأوروبي، والعلاقات القائمة بينهما.

## 2/ إشكالية الدراسة:

مثل ما يعرف عن البحوث العلمية ودراساتها فإنها تأتي استجابة لحل تعقيدات ومشكلات بحثية عادة ما يعبر عنها في شكل سؤال مركزي، وأسئلة فرعية تخوض في البحث محل الدراسة، حيث تتمحور الدراسة على تداعيات انسحاب بريطانيا من الإتحاد الأوروبي، وعليه نطرح الإشكالية التالية:

✓ **ماهو حجم وحدود تأثير الإنسحاب البريطاني على التكتل الأوروبي ؟**

**الأسئلة الفرعية:**

- ماذا نقصد بمفهوم التكامل والإندماج؟
- ماهي أبرز الأطر النظرية المفسرة للتكامل والإندماج؟
- ما هي أهم المسببات في خروج بريطانيا من إتحاد الأوروبي؟
- ما الآليات التي إعتمدتها بريطانيا في الخروج من الإتحاد الأوروبي؟
- كيف تأثر البيت الأوروبي من خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي؟.

**3- الفرضيات:**

**أ/ الفرضية المركزية:**

✓ **كلما كانت منظومة الإتحاد الأوروبي متماسكة، كلما زاد تأثير الإنفصال البريطاني في وحدته.**

**ب/ الفرضيات الفرعية:**

✓ أدى الخرج البريطاني من الإتحاد الأوروبي إلى إعادة التنسيق ومحاولة تعويض بريطانيا.

✓ أثر الإنسحاب البريطاني من التكتل الأوروبي، على النشاطات الأوروبية خاصة منها ما ينص عليه الإتفاقيات المبرمة داخل الإتحاد.

**3/ أهداف الدراسة:**

- التعرف و التحكم الجيد في الإطار النظري للدراسة انطلاقا من نظريات التكامل والإندماج.
- التعرف على أسباب خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي.
- معرفة الأسباب الظاهرية و الباطنية التي أدت إلى خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي
- تأثير خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي على الواقع الدولي.
- تحديد أبرز الآليات المعتمدة من طرف الإتحاد الاوروبي لضمان إستمرارية التكتل.

**4/ حدود الدراسة:**

**أ)الحدود الزمانية:** يعتبر الحصر التاريخي لمجال الدراسة أمر ضروري لتسديد الجهد وتوضيح المقصود منها، وبما أن الدراسة تدور حول تداعيات خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي ، فإن الحدود الزمانية للدراسة ستحدد انطلاقا من ظهور التكتل الأوروبي على المستوى العلميو العملي، إلى غاية الإنسحاب ومحاول الإستضراف بمستقبل الإتحاد.

**ب) الحدود المكانية:** تتمحور دراستنا في حدودها المكانية، على التكتل الأوروبي إضافة دراسة الحالة وهي بريطانيا، وبالتالي الحدود المكانية تتمحور حول هذا الحيز المكاني.

**5/ أهمية الدراسة:**

**أ) الاهمية العلمية:**

-رصد أهم التغيرات النظرية والمخرجات الفكرية التي يمكن أن تساعدنا في معرفة التكامل والإندماج.

-معرفة الإطر النظرية المفسرة لخروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي، وتداعيات ذلك.

**ب) الأهمية العملية:**

-اسقاط الطروحاتو الاقترابات النظرية التي قدمت في فهم التكتل الأوروبي.

-التعرف على سبل خروج بريطانيا من الإتحاد الإوروبي.

-الكشف على أثر خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي.

**6/ المناهج والتقنيات المتبعة:**

-**المنهج الوصفي التحليلي:** لأننا بصدد رصد وجمع وترتيب نظريات وافكار ومعلومات ومعطيات تساعدنا في فهم المسألة ومحاولة تحليل علمي للتكتل الأوروبي.

-**المنهج دراسة حالة**: تم استخدام المنهج دراسة حالة من خلال اسقاط الضوء خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي.

-**المنهج التاريخي:** حيث سنحاول في هذا البحث الاستعانة بأسلوب العرض الكرونولوجي المشتق من المنهج التاريخي، ومن خلاله رصد مجموعة من الاحداث التاريخية خاصة فيما يتعلق بكرونولوجيا التكتل الأروبي منذ تأسيسه لغاية خروج بريطانيا منه.

-**المنهج المقارن:** اعتمدنا في دراستنا على دراسة المقارنة بين دول التكتل الأوروبي.

-**تقنية السيناريو:** اعتمدنا على تقنية السيناريو في دراستنا لمستقبل الإتحاد الأوروبي بعد خروج بريطانيا منه.

**7/ ضبط المفاهيم:**

- التكامل والإندماج : نستخدم مصطلح التكامل والغندماج في دراستنا في الفصل الأول كمقاربة مفاهيمية ونظرية و في الفصل الثاني والثالث في الاطار التطبيقي للدراسة.

**8/ الخطـــــــــــــــة:**

- **مقدمة**
- **الفصل الأول: مقاربة مفاهيمية ونظرية للتكامل والإندماج.**
  - ✓ **المبحث الأول: دراسة مفاهيمية للتكامل والإندماج.**

**المطلب الأول: مفهوم التكامل.**

**المطلب الثاني: المفاهيم ذات الصلة بالتكامل.**

**المطلب الثالث: أنواع التكامل وحالاته.**

- ✓ **المبحث الثاني: النظام الإقليمي**

**المطلب الأول: مفهوم النظام الإقليمي (الإقليمية)**

**المطلب الثاني: النظام الإقليمي**

**المطلب الثالث: وظائف النظام الإقليمي ودوره.**

- ✓ **المبحث الثالث: المداخل النظرية المفسرة للتجربة التكاملية وعوامل تعثرها.**

**المطلب الأول: المداخل النظرية المفسرة للتجربة التكامية.**

**المطلب الأول: عوامل تعثر التجربة التكاملية.**

- **الفصل الثاني: تعقيدات العلاقات البريطانية الأوروبية**
  - ✓ **المبحث الأول: الدراسة التعريفية ببريطانيا.**

**المطلب الأول: التعريف بمملكة بريطانيا.**

**المطلب الثاني: كرونوجيا الإنضمام البريطاني للتكتل الأوروبي.**

- ✓ **المبحث الثاني: الأسباب المعلنة للخروج البريطاني من الإتحاد الاوروبي.**

**المطلب الأول: الأسباب الاقتصادية**

**المطلب الثاني: الأسباب السياسية و الأمنية**

**المطلب الثالث : الأسباب الإستراتيجية**

**المطلب الرابع: الإستفتاء البريطاني للخروج من الإتحاد الأوروبي.**

- ✓ **المبحث الثالث: الآليات البريطانية لمرحلة ما بعد الخروج من التكتل الأوروبي**
- ➢ **الفصل الثالث: مستقبل العلاقات البريطانية الأوروبية .**

- ✓ **المبحث الأول : أثر الخروج البريطاني من الوحدة الأوروبية.**

**المطلب الأول : التأثيرات الداخلية**

**المطلب الثاني: التأثيرات على الاتحاد الأوروبي**

**المطلب الثالث : التأثيرات عالميا**

- ✓ **المبحث الثاني: الأفاق المستقبلية للعلاقات البريطانية الأوروبية.**

**المطلب الأول: العلاقات البريطانية بعد الخروج من البريكسيت**

**المطلب الثاني : مرحلة ما بعد 2019**

- ➢ **الخاتمة**

# الفصل الأول

إن دراسة العملية التكاملية يدفعها في البداية لتحديد مفهوم التكامل وأهم شروطه وأهدافه، وما يستوجب علينا دراسة الاتجاهات النظرية التي تناولت موضوع التكامل والإندماج، خاصة النظرية الوظيفية والوظيفية الجديدة التي يعتمد عليها أغلب دارسي موضوع التكامل في العلاقات الدولية والذي شهد أهمية كبيرة خاصة بعد الحرب العالمية الثانية وذلك بظهور مفهوم الإقليمية.

في هذا الفصل سنتطرق للإطار المفاهيمي والنظري للتكامل والإندماج من خلال تحديد الدراسة المفاهيمية، بالإضافة للمفاهيم ذلت الصلة بالتكامل والإندماج.

## المبحث الأول: دراسة مفاهيمية للتكامل والإندماج.

### المطلب الأول: مفهوم التكامل.

تعددت تعاريف مصطلح التكامل إلا أنه يمكن تحديد اتجاهين رئيسيين وهما:

- **الاتجاه الأول:** اتجاه عام يعرف التكامل على أنه أي شكل من أشكال التعاون أو التنسيق بين الدول المختلفة دون المساس بسيادة أي منهما إلا أن هذا التعريف انتقد بسبب اتساعه، الأمر الذي يجعل كل العلاقات ذات الطابع التعاوني بمثابة علاقات تكاملية.[1]
- **الاتجاه الثاني:** فهو اتجاه أكثر تحديدا وينظر إلى التكامل باعتباره عملية تطوير العلاقات بين الدول وخلق لأشكال جديدة مشتركة من المؤسسات والتفاعلات التي تؤثر على سيادة الدولة.[2]

يعتبر"كارل دوتش" التكامل السياسي على أنه "عملية بين الأطراف السياسية أو الوحدات السياسية كأفراد والجمعات أو البلديات أو الأقاليم أو الدول فيما يتعلق بسلوكها السياسي."

كما ينظر "آرنست هاس" للتكامل الإقتصادي بأنه عملية تنسيق العناصر الإقتصادية بمختلف أنواعها سواء كانت كلية أوجزئية بحسب المصلحة، وذلك ضمنتجمع إقصادي تشكله الدول وتنشئ له مؤسسات فوق الوطنية تحاول أن تخضع لتوجيهاتها وتطبق قراراتها لتحقيق أكبر قدر من المصلحة المشتركة وقد يتطور التكامل الاقتصادي ليؤدي إلى قيام اتحاد سياسيتام بين الدول قيد التكامل.[3]

كما عرف المعجم (معجم لالاند) التكامل بأنه قيام ترابط متبادل أو شق بين الأجزاء التي يتألف منها كائن حي أو بين الأعضاء التي يتألف منها المجتمع[4].

فالتكامل هو عملية التقارب الاقتصادي بأشكالها المختلفة، وتعتبر مرحلة الوحدة الاقتصادية المرحلة النهائية لهذا التكامل.

---

[1]- إكرام عبد الرحيم، **التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي**،ط1، مصر، مكتبة مدبولي،2002، ص42.

[2]- صبيحة بخوش، **اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية1989-2007**، ط1، عمان، الأردن، دار الحامد للنشر والتوزيع،2011، ص40.

[3]- موريس دوفرجيه، **مدخل إلى علم السياسة، ترجمة: جمال الأتاسي،سامي الدروبي**، دمشق دار دمشق للطباعة والنشر والتوزيع، دون سنة النشر، ص 221.

## المطلب الثاني: المفاهيم ذات الصلة بالتكامل.

### أولا/ التعاون:

هو إتفاق يتم بين دولتين أو أكثر يتم بموجبه مجرد تخفيض الرسوم الجمروكية على التجارة بينها أو إبرام اتفاقية ليسير تسوية المعاملات الجارية بينها أو إتفاقية لتسهيل إجراءات انتقال الموطنين بينها للعمل،والتعاون قد يكون بين دول متجانسة إجتماعيا، إقتصاديا وسياسيا أوعكس ذلك.[1]

وحسب الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية فإن التعاون هو عملية من عمليات التفاعل المصاحبة لإعداد القرار السياسي ويعني وجود هدف مشترك يعمل من أجله المواطنون ويعني أيضا وجود اتفاق عام في الأهداف وأن إنجازها لن يلحق خسارة بأي طرف ويتطلب التعاون التنسيق والتشاور.[2]

### ثانيا/ التنسيق:

هو عبارة عن محاولة تتضمن التقارب المتواصل للسياسات الإقتصادية للدول عن طريق عملية اتصالات ومشاورات داخل جهاز دولي أو جهوي وهذا لوضع برنامج يهدف إلى تحقيق أهداف إقتصادية رئيسية لهذه الدولة التي لا يمكن تحقيقها بطريقة منفردة ، إذن التنسيق ينطلق من مؤسسة أو جهاز ووجوده سابق علي عملية تنسيق هذاعكس التكامل الذي يهدف إلى تكوين أجهزة ومؤسسات جديدة كما أن التنسيق يكون في الغالب مؤقت عكس التكامل.[3]

### ثالثا/ التكتل:

يختلف عن التكامل فهو حالة بسيطة في المسار التكاملي يخضع لظروف محددة وأهداف محددة، للتكتل مدلول إقتصادي إذن هو محدود في الزمان والمكان وبزوالهما تزول أسباب التكتل.

رابعا/ الشراكة:

---

[1]- صبيحة بخوش، مرجع سابق، ص 44.

[2]- إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، **الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية– عربي-إنجليزي**، ص122.

[3]- كمال مقروس، **دورالمشروعات المشتركةفي تحقيق التكامل الاقتصادي في دراسة مقارنة بين التجربة المغاربية** (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، منشورة، جامعة فرحات عباس،2014، ص 45.

لقد تم استعمال كلمة شراكة من طرف الباحثين دون إعطائها مفهوما دقيقا، وفي هذا الإطار يقترح"Ponson" أنها تتمثل في كل أشكال التعاون ما بين مؤسسات أو منظمات لمدة معينة تهدفإلىتقوية فعالية المتعاملين من أجل تحقيق الأهداف التي تم تحديدها، "فمفهوم الشراكة بهذا الشكل يشمل التحالف الإستراتيجي لكن ينبغي أن نفرق بين التحالف والشراكة والتكامل فيعتبر" Dussage"et"Gavette " أن التكامل هو زوال المؤسسة المعنية لميلاد وحدة أو مؤسسة جديدة،أما في التحالف والشراكة تبقى المؤسسة تحافظ علي استقلاليتها من حيث الأهداف والمصالح الخاصة وتقيم علاقات

مشاركة لتحقيق بعض الأهداف المشتركة.

**خامسا/ الإعتماد المتبادل:**

الإعتمادية ببساطة هي وجود وحدتين أو أكثر تعتمد الواحدة على الأخرى، والإعتماد المتبادل لا يلقي اعتبارا للمساومة بين الأطراف، فعلاقات الإعتماد المتبادل تعتمد أكثر على خصائص مجالات القضية واتجاهات ومصالح النخب كما يعتمد علي المستويات الكلية لقوة الدول ولذلك يستخدم مصطلح الاعتماد المتبادل لتضمين بعض درجات التأثير المتبادل.

**سادسا/ الوحدة:**

تعبر عن مسار قانوني فالوحدة نتاج اتفاقية وليست عمل ميداني وهي هدف التكامل لأنه يسعى إلى توحيد الأجزاء أي الأطراف في الكل.[1]

## المطلب الثالث: أنواع التكامل وحالاته.

**أولا/ أنواع التكامل:**

1- **التكامل الاقتصادي:** يتمثل في تكوين الأسواق الاقتصادية المشتركة ويتم ذلك بوسائل ومظاهر عديدة مثل توحيد التشريعات الضريبية والجمركية وا زالة كل العوائق التي تحول دون التدفق الحر للسلع والخدمات ، وانسياب حركة العمل ورأس المال بين مختلف مناطق السوق. التكامل الاجتماعي: ويعني

[1]- حمد سمير عياد،**التكامل الدولي دراسة في النظريات والتجارب**، ط1، الجزائر، شركة دار الأمة للطباعة والنشر،2013، ص.ص 44-46.

بـه عمليـة نقل الـو لاءات القوميـة مـن مستوى الدولـة إلـى مستوى فوق الدولـة وتنميـة الاتجاهات فـوق القومية، أي خلق الوعي فوق القومي.

**2- التكامل السياسي:** والمقصود بـه عمليـة إدمـاج بعض المؤسسات السياسية القوميـة ونقل السيادة على السياسة الخارجية إلى أجهزة دولية مشتركة، والتكامل السياسي لايعني بالضرورة إلغاء الحكومات الوطنية،ولكنـه يقتصر علـى نقل سـلطاتها فـي بعـض المجـالات وباسـتثناء نمـوذج الوحـدة الفيديراليـة الكاملة فإنه لا توجد حاجة إلى مباشرة السيادة الكاملة على السياسات الداخلية للدول الأعضاء.

**3- التكامل الأمني:** ويظهر في عملية الترتيبات الأمنية الجماعية وينبني في افتراضه على أن الدول الأطراف في هذه الترتيبات تتفق على اتخاذ القرارات المتعلقة بأمنها المشترك بأسلوب التخطيط والتنفيذ و القيادة المشتركة، والاعتقاد السائد هو أن التكامل الأمني لا يحدث عادة إلا في ظروف الأزمات وتفاقم التهديدات والأخطار المشتركة.[1]

**ثانيا/ حالات التكامل:**

**1- التكامل القيمي:** ويمكن تقسيمه إلى قسمين:

أ- **نموذج التماثل:** حيث تتماثل القيم أو تتكامل نتيجة وجود مصالح متطابقة للأطراف.

ب- **النموذج السلمي:** حيث ترتب القيم في درجات معينة بحيث يتم تسوية الصراعات طبقا للقيمة العليا في هذا السلم.

**2- تكامل الأطراف:** ويتمثل في نموذجين:

**أ- نموذج التشابهات العديدة بين الأطراف من حيث الحجم،** المركز الدولي، التركيبة السكانية، البنى السياسية والإقتصادية.

**ب- نموذج زيادة الاعتماد المتبادل في القطاعات السياسية،** الاقتصادية والثقافية بين الأطراف إلى درجة يجعل التأثير على طرف معين يترك آثاره على الطرف الآخر.

3- **التكامل التبادلي بين الكل والجزء:** وهو نموذجين:

**أ- نموذج الولاء:** يستمر ويتطور التكامل مادامت أطرافه مستمرة في دعمه.

---

[1]- عبد الله مصباح زايد، **السياسة الدولية**، بيروت، دار الرواد،2002.ص150 .

**ب- نموذج التوزيع:** حيث يصبح وجود التكامل معتمدا على قدرته في تقديم نتائج إيجابية أو ما سمي بالمخرجات، مثل حماية كيان من الأهواء أو تحقيق مكاسب اقتصادية أو رفع معيشة السكان.[1]

[1]- محمود الإمام محمد، **تطور الأطر المؤسساتية للإتحاد الأوروبي**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية،1998.ص15

## المبحث الثاني: النظام الإقليمي

### المطلب الأول: مفهوم النظام الإقليمي (الإقليمية)

هو مفهوم حديث في دراسة العلاقات الدولية، حيث لم يتم تداوله إلا في الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، وأن كان يمكن إرجاع جذوره في الفكر السياسي المتعلق بالشئون الدولية منذ زمن بعيد حيث كان مفهوم الإقليمية أحد الموضوعات الأساسية في مجال التنظيم الدولي[1]، ودار جدل طويل حول ما سمي بالعالمية في مواجهة الإقليمية وأي المنهاجين ينبغي أتباعه لتنظيم المجتمع الدولي، وحفظ السلم بين الدول، فكان هناك من أقترح تنظيماً عالمياً يشمل جميع الدول وهؤلاء هم أنصار العالمية؛ بينما رأي آخرون، أن إقامة تنظيمات إقليمية هي الطريق الأفضل لتحقيق السلام والأمن الدوليين ذلك لأنه من الأيسر إقامة تنظيمات إقليمية. كما أن التنظيم الإقليمي قد يكون أكثر فاعلية، وأكثر قدرة على الحركة بالمقارنة مع التنظيمات الدولية، وأضاف أصحاب هذا الرأي أنه من الخطأ النظر إلى الإقليمية كبديل للعالمية.[2]

كما أن مستوى النظام الإقليمي هو النظام التابع Regional or Subordinate System، وهو المستوى التحليلي الذي يستند على أن النظام الدولي، يتكون من أنظمة إقليمية أو فرعية، ويقصد به أن نظام التفاعلات الدولية في منطقة ما يحدد عادة على أساس جغرافي، أي على مستوى إقليمي، وحسب هذا المستوى فإن معرفة العلاقات والتأثيرات والمشاكل والقضايا في إقليم محدد، يساعد على فهم ومعالجة هذه المسائل، وبالتالي فهم ومعالجة النظام الدولي ككل. أيضاً وحسب هذا المستوى يمكن تحديد العلاقات والتأثيرات المتبادلة بين الدولي والإقليمي الأمر الذي ينطوي عليه تسهيل عملية الضبط والمراقبة والتحكم في القضايا القائمة وتلك التي يمكن أن تظهر مستقبلاً.[3]

---

[1]- محمد السعيد إدريس، **تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية**، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2001، ص ص7-9.

[2]-على الدين هلال، جميل مطر، النظام **الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية**، بيروت, مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثالثة، 1988، ص14.

[3]-David J. Myers, ed., **Regional Hegemons: Threat Perception and Strategic Response, Boulder**: Westview, 1991, pp.3-9.

**المطلب الثاني: النظام الإقليمي**

نشأ مفهوم النظام الإقليمي في الستينات والسبعينات، وتعود أصول الفكرة إلى مصدرين أساسيين في أدبيات العلاقات الدولية، أولهما الإقليمية وهي كمدرسة نشأت لمواجهة العالمية التي دعت إلى بناء نظام دولي جديد يحفظ السلم والإستقرار، واعتبر دعاة الإقليمية أن بناء التجمعات الإقليمية هي الوسيلة الأفضل والأكثر عمليا للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، في حين كان دعاة العالمية قد دعوا إلى إقامة حكومة عالمية تضم جميع الدول كأفضل وسيلة لحفظ الاستقرار ومنع الحروب. ويرجع المصدر الثاني لمفهوم النظام الإقليمي إلى دراسات التكامل لكافة فروعها وخاصة التكامل الاقتصادي.

وا إلى جانب هاذين المصدرين الفكريين لنشأة النظام الإقليمي، كانت هناك أيضا مستجدّات دولية ساهمت في ذلك في هذا السياق يقدّم أوران يونغ Oran Young نموذج الإنقطاع Discontinuities في النظام الدولي الذي يفسّر المعطيات العملية لقيام النظم الإقليمية. ويظهر هذا النموذج كيف أن أنماط التأثير الكونية والإقليمية يقسم بعضها بالتطابق والبعض الآخر بالانقطاع. ويستتبع ذلك ظهور تشابه في أنماط العلاقات وأنواع المصالح بين الإطار الكوني والأطر الإقليمية المختلفة.

**المطلب الثالث: وظائف النظام الإقليمي ودوره.**

**أولا/ وظائف النظام الإقليمي**

للنظام الإقليمي أربع وظائف رئيسية هي:

1- **وظيفة التكيف:** تتصل هذه الوظيفة بالكفاءة الفنية لمؤسسات النظام الإقليمي ويتوقف أداء هذه الوظيفة على استعداد أطراف النظام بالتنازل عن بعض صفات السيادة في علاقاتهم المتبادلة بهدف السيطرة على الصراعات والمنافسات بينهم.

**2- الوظيفة التكاملية:** ويقوم بها النظام الإقليمي عن طريق تدعيم الصلات الداخلية بين أطرافه على المستوى الرسمي وغير الرسمي، بحيث تصبح الموارد، التي تتحر ّك في ذلك الإطار، أكبر وأكثر ديناميكية من تلك التي تتحر ّك وفقا لقواعد خاصة بكل طرف أو وحدة من وحدات هذا النظام.

ويؤدي الأداء الناجح لهذه الوظيفة إلى تدعيم القيم الخاصة بالإقليم في الممارسات العملية حيث يدخل إليها الإعتبارات الديناميكية، وبذلك ترتبط وظيفة التكامل بوظيفة التكيف.[1]

**3- وظيفة الحماية والأمن:** وهي بالنسبة للنظام الإقليمي، موطن علاقات القوة بينه وبين البيئة الدولية، وتتعلق هذه الوظيفة بمجموعة القيم الأساسية الخاصة بالإقليمية، والتي تفترض دفاع أطراف النظام الإقليمي عن بعضها البعض إزاء أي تهديد خارجي، وا ِلاّ سيتحول هذا النظام إلى مجرد جماعة ثقافية أو منطقة حضارية لا أكثر.

**4- وظيفة تحقيق الأهداف:** وهب وظيفة تتوحد فيها أطراف النظام الإقليمي أو تفترق، ذلك أن الدول تدخل في ترتيبات إقليمية بإرادتها عندما تتوقع أن تتحقق أهدافها على نحو أفضل من خلال التعاون، وهنا تكمن قدرة لنظام على التوفيق، وبناء التراضي بين كل أطرافه، بحيث يرى كل طرف أن له مصلحة مؤكّدة في هذا الارتباط، وعلى هذا الأساس، فإن النظام الإقليمي يتطور تبعا لدرجة نضوج عملية بناء الإجماع داخله.

**ثانيا/ دور النظام الإقليمي.**

**1. الدور الإقليمي:**

عادة ما ينصرف الدور الإقليمي إلى الإقليم الذي تقع فيه الوحدة الدولية.فنادراً ما تطمح الوحدات الدولية إلى الاضطلاع بدور في أقاليم لا تقع فيها جغرافياً لأن قدرتها على الاضطلاع بأعباء الدول يكون باهظة في تلك الحالة، باستثناء الدول الكبرى التي قد تتوافر لها المقدرات للاضطلاع بأعباء الدور في أقاليم بعيدة عنها جغرافياً . ولكن الدول قد تغير من حدود الإقليم بما

[1] - محمد السيد سليم، **"مفهوم الدور الإقليمي"، في: "التطورات المعاصرة لدور مصر الإقليمي"**، أوراق المؤتمر السنوي الثاني للبحوث السياسة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 30 – 31 ديسمبر 2008، ص ص14-16

يتناسب مع طموحاتها، كما حدث حينما سعت الولايات المتحدة إلى إعادة تعريف الشرق الأوسط في إطار مشروع "الشرق الأوسط الأكبر"بحيث يشمل دولاً تقع في وسط وجنوبي آسيا، وحددت دورها في هذا الشرق الأوسط الذي تم توسيع حدوده ليشمل نشر الديمقراطية.[1]

### 2. التكامل الإقليمي:

يعتبر التكامل أحد أشكال التفاعلات الدولية، وتثير دراسته كثيراً من المشاكل والقضايا سواء على المستوى النظري أو الجانب التطبيقي فيما يتعلق بجدواه ومجالاته وخصائصه وا إمكانية تحقيقه، وما إذا كان يقصد به التكامل الدولي أم التكامل الإقليمي، حيث أن فكرة التكامل هي واحدة من الاتجاهات والنظريات والمتعلقة بكيفية صيانة السلم والأمن الدوليين وحل المنازعات بين الدولي. وفكرة التكامل كظاهرة علاج لتلك العلاقات بغرض التخفيف من حدة الصراعات والحروب أو القضاء عليها، وذلك للانتقال بمجموعة من الدول التي ترغب في التكامل إلى مستوى أرقي من التنظيم وتوزيع الوظائف والتعاون والتقدم.[2]

عرف "ليون ليندبرج" "Leon Lindberg" التكامل الإقليمي بأنه العملية التي تجد فيها الدول نفسها راغبة أو عاجزة عن إدارة شؤونها الخارجية أو شؤونها الداخلية الرئيسية باستقلالية عن بعضها البعض، وتسعى بدلاً عن ذلك لاتخاذ قرارات مشتركة في هذه الشؤون أو تفوض أمرها فيها لمؤسسة جديدة منظمة دولية مثلاً، أو هي العملية التي تقتنع من خلالها مجموعة من المجتمعات السياسية بتحويل نشاطاتها السياسية إلى مركز جديد.

كما يعُتبر التكامل الدولي التكامل الإقليمي إحدى مسائله الأساسية، وقد برزت فكرة التكامل الإقليمي بعد الحرب العالمية الثانية وبداية الحرب الباردة، لتمثل مركزاً وسطاً ما بين الوضع الذي كان سائداً وهو انقسام العالم إلى الدول، وبين الوضع الذي يسمح بإقامة حكومة عالمية. وعليه فالاهتمام بالتكامل الإقليمي يعود جوهره إلى نظرية أخلاقية وقيمية تقوم على بناء نمط من التفاعلات بين دول

[1] - د.محمد السيد سليم، المرجع السابق ص 15.

[2] -Laursen, Finn, "**Comparative Regional Economic Integration: The European and Other Processes"**, International Review of Administrative Sciences, Vol. 57, 1991, pp.515-526.

في إقليم معين، يؤدى إلى خلق أنماط جديدة ممكنة للمجتمعات الإنسانية بطريقة سلمية وعلى درجة عالية من التنظيم، مع خلق الشروط والعمليات اللازمة لتحقيق هذا الوضع.

### 3. التكامل السياسي:

يعد التكامل العملية التي تتضمن تحول الولاءات والنشاطات السياسية لقوى سياسية في دول متعددة ومختلفة نحو مركز جديد تكون لمؤسساته صلاحيات تتجاوز صلاحيات الدول القومية القائمة، وانطلاقاً من هذا التعريف يضيف البعض بعد جديد لدراسة التكامل سواءاً الدولي أو الإقليمي، والمتعلق بمسألة نقل الولاءات من إطارها المحلي الدولة القومية إلى إطارها الواسع التكتل بين الدول المتكاملة.[1]

وعليه، يقصد بالتكامل السياسي إدماج المؤسسات السياسية القومية ونقل السيادة على السياسة الخارجية والأمنية إلى أجهزة دولية مشتركة، والتكامل السياسي لا يتطلب دائماً إلغاء الحكومات الوطنية –مثلما هو الحال في نموذج الوحدة الفيدرالية – ولكنه قد يقتصر على نقل سلطاتها في بعض الاختصاصات إلى هذه المؤسسات وفق نمط التكامل الكنفدرالي الذي لا يتطلب تخلي الدولة عن سيادتها الكاملة خصوصاً في سياستها الداخلية.

ومما لا شك فيه أن التكامل السياسي يعد من أصعب أنواع التكامل تحقيقاً وذلك أن هذا النمط من التكامل يؤدي إلى تقييد سياسة الدولة وسلطتها في عملية اتخاذ القرارات المناسبة لمواطنيها كما يصطدم هذا النوع من التكامل بالنزعات والاعتبارات القومية مما دفع بالبعض لاشتراط التكامل الاقتصادي كخطوة أولى سابقة له.[2]

---

[1]- جيمس دورتي، روبرت بالتسجراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة وليد عبد الحي، بيروت، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، 1985، ص ص268-270.

[2]- إسماعيل صبري مقلد، **نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة**، الكويت، دار ذات السلاسل، 1982، ص ص377-379.

## المبحث الثالث: المداخل النظرية المفسرة للتجربة التكاملية وعوامل تراجعها.

### المطلب الأول: المداخل النظرية المفسرة للتجربة التكاملية.

**أولا/ المدرسة الدستورية**

تعني اتحاد يضم مجموعة من الدول و يتم هدا على المستوى الفوقي أي بصورة مباشرة دون تمهيدات اقتصادية،تعاونية و يتباين الاتحاد في درجة أو مستوى الروابط الدستورية التي تجمع وحدات هدا الأخير وهنا يمكن التمييز بين الفدرالية و الكونفدرالية.

**1- الفدراليـــة:** هي توجه يسعى إلى تذويب الشخصية الدولية للدول الموجودة في الاتحاد الفدرالي ضمن هدا الأخير، تفقد الوحدات المشكلة له سيادتها هناك مستويين للتعامل يمكن توضيحهما:

**أ- تعاون عمودي:** وهو التعاون القائم بين الحكومة المركزية أو السلطة الفدرالية والسلطة المحلية.

ب- تعاون أفقي:لقائم بين السلطات المحلية فيما بينها أين يقومون بتبادل المعلومات و العمل على خلق توافق بين تدخلاتهم حتى لا يكونون تابعين مباشرة وبصورة صلبة للهيئة المركزية.

2- **الكونفدراليـة:** عبارة عن تجمع يضم مجموعة من الوحدات الأساسية الوطنية لكن مع الحفاظ على سيادتها ضمن روابط دستورية تختلف بإخلاف التنظيم الكونفدرالية، يهدف هذا النوع من الإتحاد إلى التنسيق على مستوى السياسة الخارجية والأمنية أو الدفاعية لمجموعة من الدول يربط بينها تطابق المصالح الإستراتيجية.[1]

**ثانيا/ المدرسة الوظيفـــية**

يعتبر دافيد متيراني من أهم منظري الوظيفية حيث بلور مجمل أفكاره في فترة ما بين الحربين وكذلك الحرب العالمية الثانية بحيث انطلق من مسلمات مثالية ومتفائلة حول إمكانية تحسين وتطوير المجتمعات إذا اعتمدت وسائل عقلانية ومنفعية لذلك وهذا ما ضمنه في كتابه الذي أصدر في سنة1944م كتاب "عمل لنظام سلام WORKING PEACE SYSTEM"

ترتكز الوظيفية على مجموعة من الأسس يمكن إجمالها فيما يلي:

1- لابد أن تنطلق العملية التكاملية من السياسة الدنيا بالبدء بالأمور التقنية

[1]- إسماعيل صبري مقلد، المرجع نفسه، ص 381.

2- الصراع سببه الدول ولهدا وجب خلق شبك من التفاعلات تتجسد من خلال منظمات وظيفية وليس عن طريق المواثيق والاتفاقيات.

3- رضى الشعوب بنتائج العملية التكاملية يؤدي لتحويل الولاء آليا ولا تكون بحاجة لتغيير البنية الدستورية[1]

4- الشكل يتبع الوظيفة أي أن مجموع الوظائف التي يؤديه الأفراد تولد مجموعة من التفاعلات التي تحدد شكل التنظيم.

5-يؤكد متراني على مبدأ الانتشار ramification الذي يعني به أن تطور التعاون في حقل واحد يؤدي إلى خلق تعاون في مجالات أخرى نتيجة الحاجة.

6-تركز الوظيفية على التكامل الدولي كأساس لتحقيق السلم بدلا من التكامل الإقليمي.

تعرضت الوظيفية للعديد من الانتقادات منها:

-لا تسعى لحل المشكلات على المستوى الأعلى واكتفت بالمشكلات الفنية والتقنية

-الحرب ظاهرة مستمرة في العلاقات الدولية على رغم من التعاون

-تحقيق تكامل على المستوى الواقعي دون توفر إرادة سياسية يكاد يكون أمر مستحيل

- فصل القضايا السياسية والأمنية على التعاون الدولي والقضايا الاقتصادية مسألة غير واقعية.[2]

**ثالثا/ المدرسة الوظيفية الجديدة**

ظهرت نتيجة للانتقادات التي تعرضت لها الوظيفية في محاولة منها لتغطية نقائص سابقاتها –الوظيفية-والعمل على وضع تصوري جديد قائم على أساس متكاملات إقليمية كمرحلة أساسية لتحقيق التكامل على المستوى الدولي من أهم مرتكزاتها الوظيفية الجديدة نجد:

1- البدء في العملية التكاملية يكون في مجالات السياسة الدنيا لكن يتم ذلك في ظل قيادات سياسية.

2- أداء المنظمات و تحقيقها لأهداف الأفراد هو شعور الفرد بالولاء للمنظمة و يتم هذا بعد انتقال مجالات التكامل لميادين السياسة العليا.

[1]- حمدوش رياض، **محاضرات في التكامل والإندماج**، قسم العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2016، ص06.

[2]- حمدوش رياض، المرجع نفسه، ص 7.

3-أي مستجدات تفرزها خطوة تكاملية لا يمكن حلها أو التعامل معها إلا في خطوة اندماجية متقدمة حتى نصل إلى الانصهار البنيوي.

4- أهمية دور النقابات والجماعات التي تمثل مصالح اقتصادية و اجتماعية ضاغطة على الحكومة الوطنية.

5- ضرورة وجود مجتمعات ديمقراطية بالمفهوم الغربي.

6- الشعوب تعتمد على قاعدة الاستهلاك لا قاعدة القيم .

تتجسد الوظيفية الجديدة من خلال تقديم نماذج من طرف مجموعة من الباحثين وتركيزهم على متغيرات معينة في تحقيق التكامل و انطلق معظم الباحثين ونماذج واقعية وعملوا على مقارنتها ببعضها البعض من أمثال هؤلاء الباحثين نجد هاس hass الذي أكد على مجموعة من العوامل نذكر من بينها مايلي:

أ-قيام العملية التكاملية أو رفضها قائم على توقعات الربح و الخسارة (التكلفة).

ب-التكامل ناتج عن عمل النخب المدفوعة بدوافع مصلحة.

ج-ركز على القوة باعتبارها غير منفصلة عن الرغبة في تحقيق الرخاء

د-استخدام هاس مصطلح الانتشار spillover و يعني أن تحقيق المنافع في قطاع معين من طرف المنظمات فوق القومية يدفع إلى تأييد التكامل في قطاعات أخرى. كما يوضح الشكل ذلك.[1]

**التكامل عند هاس**

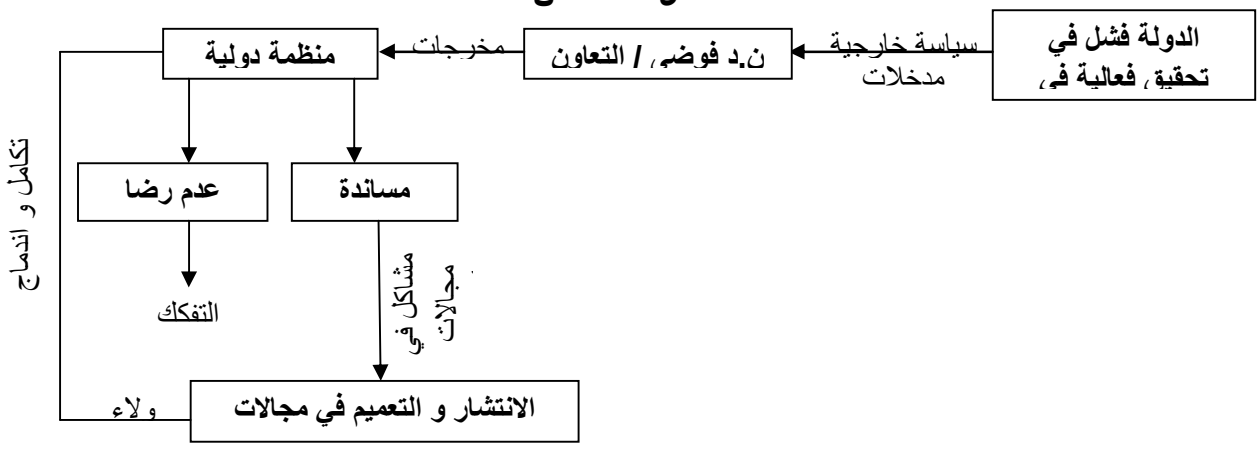


[1]- عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، ط1، الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع،2007، ص 245.

أما دوتش فركز على الاتصال بين الشعوب و النخب والدول والتقارب الجغرافي كلها من شأنها توطيد أوامر التكامل أما أمتياي ا تزيوي ركز على دور النخب الخارجية ودفعها للنخب الداخلية وتوجيهها نحو التكامل

ويعبر جوزيف ناي: «الوظيفة الجديدة ما هي إلا فيدرالية في ثياب وظيفية تسعى لتحقيق أهداف فيدرالية من خلال ما يبدو وبوسائل وظيفية».

تعرضت الوظيفة الجديدة لمجموعة من الانتقادات منها:

1- التكامل الوظيفي في أداء وظائفه لا يؤدي بالضرورة إلى قيام الشعوب بتحويل ولائها.

2- قد تتوقف عملية التكامل أو تتأثر في أي مرحلة نتيجة تحول في ميزان القوى السياسية في أي دولة باتجاه مضاد.

3- إعطاء أولوية للقيم المنفعية الاستهلاكية على القيم الرمزية كعوامل في تحفيز السلوك وهي فرضية خاطئة فالقيم الرمزية لها قدرة على استقطاب الولاء وتحديد المسار السلوكي أكثر.

4- إهمال موضوع الصراع الذي هو جزء من العلاقات الدولية.

5- غموض في بعض المفاهيم وتحديد البيئة الدولية.[1]

**رابعا/ مدرسة العمل الوطني المتماثل**

تنطلق نظرية العمل الوطني المتماثل في ظل ظروف موضوعية تسم بغياب مدخل الانصهار الدستوري أو المؤسسات -ما فوق الدولة - في عملية التكامل فهي تتسم بالإبقاء على البنى السياسية القائمة للدول الأعضاء وأيضا على إبقاء مجالات السياسة العليا من شؤون الأمن القومي والتحالف العسكري والاستراتيجي.

- شددت هذه المدرسة على توسيع بناء أرضية مشتركة للعمل التكاملي الاندماجي في ضل شبكة من المنظمات الإقليمية تربط بين القطاعات السياسية و الوظيفية المختلفة في الدول الأعضاء.

- تبدأ عملية التكامل بالتعاون المكثف و المستمر بين السلطات السياسية وبإرادة سياسية يسهل تواجدها بعدم إضعاف السلطة السياسية بنتيجة المسار التعاوني والمردود النفعي في الوقت ذاته.

[1]- عبد الناصر جندلي، المرجع نفسه ص246.

هذه المدرسة تركز على أهمية التوجه التغيري للسلوكية السياسية العملية من الدول الأعضاء بدل التركيز على التغيير السياسي البنيوي فالسلوكية السياسية لهذه الدول تحددها، إذن محاولات التكيف مع تنامي الترابط و التداخل الاقتصادي والاجتماعي بينها دون التخوف من أي انعكاسات سياسية على البنية السياسية للدول، فتنتج سياسات متماثلة بين هذه الدول وتنسيق في السلوكية السياسية في مجالات السياسية الدنيا.

وتعتبر التجربة الإسكندنافية فريدة في خصوصيتها نتيجة التجانس المجتمعي القائم بين هذه الدول ومستوى تطورها السياسي و التشابه بين أنظمتها السياسية بشكل عام وخاصة على المستويات الدنيا من التعاون و التشاور في المجالات الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية.

وتقدم تجربة التكامل في الدول الاسكندينافية بين الدول الخمسة : النرويج، السويد، الدانمرك، فنلندا، أيسلندا نموذجا جديدا للتكامل يتم التركيز على مفهوم أساسي مختلف عن المفاهيم الأخرى وهو أهمية التوجه التغييري في السلوكية السياسية العملية بين الدول الأعضاء بذل التركيز على التغيير السياسي البنيوي.

**خامسا/ الليبرالية المؤسساتية:**

جاءت هذه النظرية نتيجة ثلاث أهم تحولات دولية أهمها :

- **تركيبة المجتمع الدولي :** كبروز المنظمات الدولية الحكومية و غير الحكومية كفاعل مؤثر على حساب تراجع دور الدولة.
- **تغيير نمط التفاعل :** بتحول التنافس في العلاقات الدولية من تنافس عسكري إلى اقتصادي و تصاعد بنية التكنوقراط في اتخاذ القرار.[1]

- التغيير في قيم التعاون : حيث تتعامل الدول مع الأزمات الدولية على أنها داخلية تخصها هي ذاتها، و من خلال ذلك تقدم أحسن الطرق لحلها.

[1]- عبد الوهاب بن خليف،**اتحاد المغرب العربي بين حسابات الساسة وطموحات الشارع**، ط1، الجزائر، دار طليطلة، 2010، ص 10.

في هذا الصدد يقول الأستاذ هوفمان Hofman :" في وضع دولي كهذا قد لاتتشارك الدول في قيم واحدة، ولكن قد تتشارك في إجراء واحد و انشغالات واحدة ".[1]

و من أهم أسس هذه النظرية :

1. التركيز على المؤسسات الدولية، باعتبارها أهم عامل لتحقيق المصالح المطلقة Obsolut Gains بالنسبة للدول.

2. يعتبر مبدأ التبادليةReciprocity و الذي جاء به أكسلور Axelord ، من أهم مبادئ النظرية التي تؤكد على أن التعاون يمكن تحققه ما بين الدول ذات النزعة الأنانية، و ذلك لعدم قدرتها على تحقيق مصالحها بمعزل عن الآخرين

و قد عزز هذا المبدأ من أهمية الاتفاقيات التجارية

طورت النظرية من مفهوم المجتمع المدني العالمي Global civil society ، و الذي تعني به مجموع الشركات المتعددة الجنسيات و المنظمات الدولية غير الحكومية، و اعتبره جون كين John Ken أداة لنشر السلام .[2]

-الطرف الفاعل(actor ):يعتبر أنصار المذهب المؤسسي أنه من المسلّم به أن الدولة الفاعلة من غير الدول إلا أنه تدارك الأمر واقر بأن الأطراف الفاعلة من غير الدول تخضع للدول.

-البنية (structure) : سلم الليبراليون بشكل عام بالوضع البنيوي للفوضى في النظام الدولي لكن الأمر الحاسم هو أن الفوضى لا تعني أن التعاون بين الدول شيء متعذر.

-العملية (process): إن التكامل على الصعيدين الإقليمي و العالمي في ازدياد وهنا يعتبر الاتجاه المستقبلي للاتحاد الأوروبي حالة اختبار حاسمة بالنسبة لهذه النظرية.

-الحافز (motivation): تدخل الدول في علاقات تعاونية حتى لو كانت دولة أخرى ستكسب أكثر من التفاعل وبعبارة أخرى فإن المكاسب المطلقة هي الأكثر أهمية.

[1]- عبد الوهاب بن خليف، المرجع نفسه، ص 10.

[2]- عبد الوهاب بن خليف، المرجع نفسه، ص 12.

ويرى كيوهان أن النظام التجاري الحر يوفر الحوافز للتعاون لكنه لا يضمنه حيث يقول: « إلا أن التعاون ليس شيئا تلقائيا بل يحتاج إلى التخطيط والمفاوضات»

وقد تعرضت لمجموعة من الانتقادات أهمها:

* للمؤسسات تأثير ضئيل على سلوك الدول وبالتالي ليس ها إلا تأثير ضئيل على ترقية الاستقرار في العالم ما بعد الحرب الباردة.

* إذا قلنا أن المؤسسات الدولية مكونة من دول فهي لا تعدو أن تكون وسائل لممارسة الدولة لسلطتها فهي ليس لها تأثير مستقل على سلوك الدول وا إذا قلنا أنه من المحتمل أن بعض المؤسسات قد تخلق تعاونا مهما فإن الفواعل سيقيمون مثل هذه الترتيبات فقط عندما يرغبون في تحقيق بعض النتائج.

ـ منظور متفائل أعطى التعاون في العلاقات الدولية أبعاد كبيرة تعبر دائما عن رغبة الدول شعوبا و حكاما في التعاون بل في تحقيق المصالح.[1]

اعتبرت نظرية السلام الديمقراطي النزاعات و الحروب سببها الأول هي الديكتاتوريات غير أن الواقع أثبت العكس، فأغلب الحروب حاليا تقوم بها أكبر الدول الديمقراطية.

. ترى الليبرالية أن عولمة الاقتصاد و القيم عامل ايجابي، غير أن هذا الطرح لا يؤيده الكثير، و ذلك من خلال سعي الدول أو التكتلات الإقليمية للمحافظة على ذاتها.

رغم ما تقدم من انتقادات يبقى المنظور الليبرالي أهم من المنظور الواقعي في ترسيخه لفكرة التكتلات الإقليمية، حيث ذهب الأستاذ تشمبيل E.Jempiel بأن إقرار السلام بين الدول الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية، جاء نتيجة لإنشاء منظمات على المستوى الإقليمي كحلف شمال الأطلسي (Nato) و المجموعة الاقتصادية الأوروبية (CEE) و اعتبر أن تأثير هذه المؤسسات هو كتأثير الديمقراطية و الاعتماد المتبادل في نشر السلام كما أكدت على هذا المعنى النظريات الوظيفية في التكامل و الاندماج الدولي.[2]

[1] - نايف بن نهار،**مقدمة في علم العلاقات الدولية**، ط1، سوريا، دار عقل للنشر والتوزيع،2016، ص.47.

[2] - نايف بن نهار،**مقدمة في علم العلاقات الدولية**، ط1، سوريا، دار عقل للنشر والتوزيع،2016، ص.47.

## المطلب الثاني: عوامل تراجع التجربة التكاملية

يمكن أن تتعثر التجارب التكاملية بفعل مجموعة من عوامل البيئة الداخلية و/أو الخارجية، أو نتيجة لتفاعل عوامل البيئتين معا، مهما زاد مستواها التكاملي أو بلغت في مسارها التكاملي خطى وفترات زمنية معتبرة. حيث تعتبر ظاهرة الانتكاس من المفاهيم التي طرحتها النظرية الوظيفية أيضا، وهي تعني الحالة التي يسجل فيها انسحابا من وضع معين خاص بالتزامات محددة بحيث لا تعد أحكام هذا الوضع منفذة أو مطاعة على نحو منتظم. وعلى ذلك وعلى النقيض من ظاهرة الانتشار فإن نطاق العمل الجماعي المشترك وقدراته المؤسساتية تبدأ في التناقض، وقد تبرز هذه الظاهرة في الحقل الذيقطاعات أخرى مختلفة إلى أن تصل إلى التكامل السياسي.

ومن بين الأفكار التي طرحها ارنست هاس والتي توافقت مع بناء الجسد الأوروبي اعترافه بقدرة الدول على كبح مسار التكامل والانتشار إلا أنه يؤمن بعدم قدرة هذه الدول والحكومات على الوقف النهائي لعملية التكامل لأنها سرعان ما تنصاع لكثافة المصالح وتداخلها، ويضيف هاس أن التجربة الأوروبية تثبت ذلك من خلال العودة إلى التناقضات الفرنسية البريطانية في بدايات مسار الوحدة الأوروبية التي لم تتعد كونها مجرد مواقف ظرفية والدليل أن أهم مراحل التجربة الأوروبية كانت بعد هذه المواقف حيث تعاظم مبدأ الانتشار في مستوييه الجغرافي (من حيث التوسيع وزيادة عدد الدول الأعضاء)، وفي مستواه القطاعي الوظيفي من خلال التحول إلى قطاعات أخرى أكثر حساسية.

في حين نظر أميتاي إتزيوني إلى التكامل كشرط للتوحيد أي أن عملية التكامل سابقة لعملية التوحيد، فهو يرى أن المجتمع يعتبر متكاملا إذا كان هذا المجتمع يمتلك سيطرة فعالة في استخدام الوظيفي من خلال التحول إلى قطاعات أخرى أكثر حساسية[1].

في حين نظر أميتاي إتزيوني إلى التكامل كشرط للتوحيد أي أن عملية التكامل سابقة لعملية التوحيد، فهو يرى أن المجتمع يعتبر متكاملا إذا كان هذا المجتمع يمتلك سيطرة فعالة في استخدام أدوات العنف أو الإكراه حيث يكون لهذا المجتمع مركز لاتخاذ القرار يقوم بدور توزيع الثواب والعقاب داخل المجتمع، ويمثل البؤرة الرئيسية لتحديد الهوية السياسية للشعب. أما كارل دويتش فهو يرى أن النظرية الوظيفية تستهدف مهاما عامة أكثر فأكثر لهذه المنظمات ذات الوظيفة المحدودة، حتى يمكن لدول العالم أن تتكامل تدريجيا في مجتمع واحد تستحيل فيه سلوكيات هذا النظام أو في مكوناته الفرعية الإقليمية:

[1]- نسرين نموشي،**عوامل تعثر التكامل الإقليمي على ضوء الطروحات النظرية**، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عمار ثليجي، ع14، الأغواط، 2017، ص 139-140.

•عدم الشعور بالإرضاء التكاملي أو الوظيفي بمعنى عدم تحقيق المكاسب المرجوة من العملية التكاملية ووجود فجوة بين المنافع والأهداف المأمولة والمحققة فعلا، وذلك يمكن أن يكون نتيجة لفقدان النفود في إطار التكامل. ويمكن إرجاع الانتكاس إلى علاقات القوة في إطار التكامل وفق ما يلي:

- متغير توزيع القوة بين فواعل النظام المحدد لأنماط التكامل وأسباب الاستقطاب بن المهيمن أو المتطلع للهيمنة والمساوم والموازن مقابل الدولة الطرفية بما يتصل ببنية القوة داخل التكامل، والتي لا تنحصر في القدراتالكلية للدولة فقط بل تشمل القدر ة المحتملة لدولة ما على التأثير في تفاعلاته، أو تغيير وتبديل عملية صنع القرار داخل طرف مناظر أو بين أوساط النظام نفسه . ه اشتداد دور الدولة المهيمن أو المتطلع للهيمنة الذي يمتلك قوة تقليدية نافذة كافية للسيطرة على النظام الإقليمي وتحديد توجهاته وسياساته، والتحكم في تفاعلاته، والتأثير داخله، ومدى امتداد سيطرته وطبيعتها •.
- تركز مقاليد القوة المادية والعسكرية والمعنوية في إرادة دولة ما، أو عدد محدود من أطراف النظام. باحثة عن مكانة ومنزلة إقليمية ودولية على حساب الأنماط التعاونية الميلية
- محاولة دولة أو مجموعة من الدول من داخل التحامل للإحلال مكان الدولة المهيمنة أو ممارسة الدور نفسه سواء بادوات مغايرة[1]

[1]- نسرين نموشي،المرجع نفسه، ص 140.

يعتبر التكامل والإندماج من المفاهيم الأساسية لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية في حقل العلاقات الدولية، وقد ساهمت عديد المدارس النظرية في صياغته بشكل يتماشى والمتغيرات الجديدة للعالم الدولي وأبرز هاته المدارس النظرية، الليبرالية، وقد اعتمد التكامل والإندماج في الواقع الدولي بغرب أوروبيا في منظمة الحديد والفحم سنة 1957، التي تشكلت فيما بعد منه منظمة الإتحاد الاوروبي سنة 1992.

# الفصل الثاني

مر التكتل الأوروبي بعديد المتغيرات منذ إنشاءه سنه 1957 إلى غاية إنسحاب بريطانيا منه، حتى بعد ذلك، سنتطرق ي هذا الفصل لأبرز التعقيدات التي في طبيعة العلاقات الأوروبية البريطانيا تحت الإتحاد الأوروبي من ازمة رفض الدخول البريطاني سنة 1957 إلى مرحلة الخلاف البريطاني الفرنسي سنة 1957.

## المبحث الأول: الدراسة التعريفية ببريطانيا.

### المطلب الأول: التعريف بمملكة بريطانيا.

المملكة المتحدة (بريطانيا) أمة تتكون من دول انجلترا وويلز واسكتلندا اضافة الى ايرلندا الشمالية، وهي معروفة بأنها مولد الديمقراطية البرلمانية المعاصرة والثورة الصناعية، انحسر دور بريطانيا العالمي في القرن العشرين بعد الحربين العالميتين خسارتها لامبراطوريتها التي كانت "لا تغرب عنها الشمس"، كما اثارت نتيجة الاستفتاء الذي اجري في عام 2016 حول عضوية الاتحاد الأوروبي تساؤلات جدية حول الدور الذي سوف تضطلع بها البلاد على الصعيد الدولي، ومع ذلك، ما زالت المملكة المتحدة قوة اقتصادية وعسكرية يحسب لها حساب، ذات نفوذ سياسي وثقافي مؤثر في انحاء العالم.[1]

تعرف المملكة المتحدة أو بريطانيا، هي بلد سيادي في غرب أوروبا. تقع قبالة الساحل الشمالي الغربي للبر الأوروبي، وتشمل المملكة المحدة جزيرة بريطانيا العظمى، المنطقة الشمالية الشرقية من جزيرة أيرلندا، والكثير من الجزر الصغيرة. أيرلندا الشمالية هي الجزء الوحيد من المملكة المتحدة الذي يتشارك حدوداً برية مع دولة سيادية أخرى -جمهورية أيرلندا. بعيداً عن هذه الحدود البرية، فالمملكة المتحدة محاطة بالمحيط الأطلسي، بحر الشمال من الشرق، القنال الإنغليزي من الجنوب وبحر البلطيق من الجنوب-الجنوب الغربي، مما يضعها في الترتيب 12 كصاحبة أطول شريط ساحلي في العالم .يقع البحر الأيرلندي بين بريطانيا العظمى وأيرلندا. تبلغ مساحة المملكة المتحدة 242500 كم$^2$، مما يجعلها في الترتيب 78 من حيث المساحة .كما تقع في الترتيب 21 كأكثر البلدان اكتظاظاً بالسكان في العالم، حيث وصل تعداد سكانها إلى 65.5 مليون نسمة حسب تعداد 2016 .

المملكة المتحدة هي ملكية دستورية ذات نظام ديمقراطي برلماني. ملكتها هي إليزابث الثانية، التي تحكم منذ عام 1952، مما يجعلها رأس الدولة ذات فترة الولاية الأطول في العالم عاصمتها

[1]- **معلومات عن بريطانيا**، مقالة من موقع بي بي سي عربي ، شوهد بتاريخ 2022/04/16، رابط المقال: https://www.bbc.com/arabic/world-40045453

وأكبر مدنها هي مدينة لندن، مدينة عالمية ومركز مالي بمنطقة حضرية يبلغ تعداد سكانها 10.3 مليون نسمة ومن بين مناطقها الحضرية الكبرى الأخرى مانشستر، برمنغهام، ليدز، غلاسغو، وليفربول .تتألف المملكة المتحدة من أربع مقاطعات -إنغلترة، اسكتلندا، ويلز، وأيرلندا الشمالية .

قبل تأسيس المملكة المتحدة، قامت مملكة إنجلترا بغزو وضم ويلز. يعني هذا أن المملكة المتحدة تأسست عام 1707 بواسطة معاهدة الاتحاد بين إنغلترة واسكتلندا لتشمل جميع أراضي بريطانيا العظمى.دُمجت مملكة أيرلندا مع هذه الدولة عام 1801 لتأسيس المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا .عام 1922 تركت أيرلندا المملكة المتحدة، تاركة التشكيل الحالي للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية يوجد أربعة عشر اقليم بريطاني وراء البحار، أطلال الامبراطورية البريطانية، والتي كانت في أوجه قوتها في العشرينيات، كانت تضم ما يقارب ربع الكتلة البرية في العالم وكانت أكبر امبراطورية في التاريخ .يظهر النفوذ البريطاني في اللغة، الثقافة والنظم القانونية في الكثير من مستعمراتها السابقة.[1]

المملكة المتحدة هي بلد متقدم وتمتلك سادس أكبر اقتصاد في العالم حسب ن.م.إ. الاسمي وتاسع أكبر اقتصاد في العالم حسب القدرة الشرائية المقارنة .تتمتع اقتصاد عالي الدخل ومؤشر تنمية بشرية" مرتفع للغاية"، مما يضعها في الترتيب 16 في العالم .كانت أول بلد صناعي وأكثر أكثر البلدان نفوذاً في القرن التاسع عشر وأوائل القرن 20 لا تزال المملكة المتحدة قوى عظمى بتأثير اقتصادي، ثقافي، عسكري، علمي وسياسي كبير على الصعيد الدولي. معترف بها كدولة مسلحة نووياً وهي السادسة من حيث الإنفاق العسكري في العالم وهي الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن|عضو دائم في مجلس الأمن منذ أول اجتماعاته عام 1946. المملكة المتحدة من الدول الأعضاء الرواد في الاتحاد الأوروبي وسلفه التجمع الاقتصادي الأوروبي منذ 1973؛ إلا أن استفتاء عقد في 2016 أسفر عن أن 51.9% من المصوتين البريطانيين يفضلون مغادرة الاتحاد الأوروبي، ولا يزال وضع المملكة المتحدة قيد التفاوض. كذلك، فالمملكة المتحدة عضو في كومنولث الأمم،

1- باسم راشد، الاتحاد الأوروبي أمام خطر التفكك، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، العدد، 216، القاهرة 2019، ص4.

مجلس أوروبا، وزراء مالية مجموعة 7، منتدى مجموعة 7، الناتو، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ومنظمة التجارة العالمية [1]

## المطلب الثاني: كرونوجيا الإنضمام البريطاني للتكتل الأوروبي.

شهدت مسالة تر ح بريطانيا للانضمام للاتحاد الأوروبي معارضة شرسة من طرف فرنسا بقيادة الرئيس شارل ديغول و هذا في الفترة الممتدة من 1961 إلى غاية سنة 1967 حيث تم رفض طلبها لمرتين متتاليتين في عام 1963 ثم في عام 1967 . فقط في عام 1969 تم إعطاء الضوء الأخضر لمفاوضات العضوية البريطانية. وكانت بحجة أن بريطانيا دولة أطلسية أكث ر منها أ وروبية ولطالما كانت تفضل البحار المفتوحة كما وصفها بحصان طروادة لدى الولايات المتحدة الأمريكية. وكان على المملكة المتحدة الانتظار إلى غاية تهاب شارل ديغول من الحكم و مجيء جورج بو مبيدو حيث انضمت بريطانيا إلى الاتحاد الأوروبي عام 1973 وتم تفعيل عضويتها عام 1975 ، وتل بعد إجراء استفتاء حول ما إتا كان ينبغي أن تظل المملكة المتحدةجزء ً ا من المجموعة الاقتصادية الأوربية. و تل في فترة تولي حزب العمال الحكم بقيادة هارولد ويلسن وجاءت كلمة Brexit نسبة إلى Britain و Exit خروج بريطانيا أي والذي تمت من خلاله الموافقة على بقاء بريطانيا ضمن الاتحاد الأوروبي بنسبة – 67 % من الأصوات.[2]

وقد بدت مشكلة بريطانيا منذ البداية أنها تريد أن تكونجزء ً ا من أوروبا، دون أن تكونعضو ً احقيقي ً ا فيها. فعندما اختار أعضاء الاتحاد الأوروبي الإشتراك في نظام موحد لتأشيرات الدخول، الشنجن،[3] رفض البريطانيون الانضمام.[4] وعندما تبنوا اليوروكعملةٍ موحدة لهم، اختار البريطانيون الاحتفاظ بالجنيه الإسترليني، والحفاظ على سلطة بن انجل را المركزي في تحديد أسعار الفائدة، وعدم الخضوع

---

[1] - المملكة المتحدة، موقع معرفة، شوهد بتاريخ 2022/04/17، رابط المقال:
https://www.marefa.org/

[2] - إيناس عبد الله، **ما بعد بريكست: هل تفقد "لندن" مكانتها المالية في العالم؟**، بيروت: مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 20 مايو 2019، ص 29.

[3] - إيناس عبد الله، المنرجع نفسه، ص 31.

4- نوار جليل هاشم، **"خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي: دراسة في الأسباب والتداعيات"**، مجلة المستقبل العربي ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 461 ، المجلد 40 ، 2018، ص 49.

لقرارات البنك المركزي الأوروبي في تحديد سعر الفائدة في منطقة اليورو. أما في الجان السياس ي فقد لخصت رئيسة وزراء بريطانيا خلال الثمانينيات، مارجريت تاتشر M Tatcher ، علاقة بريطانيا بأوروبا من خلال قول "لا" ثلاث مرات في جلسة لمجل العموم عام 1990 . كانت تاتشر معارضة شرسة لمنح بروكسل، حيث مقر المفوضية الأوروبية، أي سلطات مركزية. ولا بد الإشارة إلى أن تاريخيً ا لم يكن حزب المحافظين من الم منين بفكرة الاندماج الكامل في أوروبا أو كياناتها السياسية مثل الاتحاد الأوروبي، على الرغم من أن زعيم المحافظين التاريخي وينستون تشرشل W Churchill كان من الذين ي منون بأن حل المشاكل الأوروبية لن يكون سوى بإقامة وحدة كاملة.[1]

إن ما سبق، يثيت ما ته إليه الباحث ديري ميك Derek E. Mix عندما صر بأن تاريخ المملكة المتحدة مع الاتحاد الأوروبي اتسم منذ بداية مشروع الاتحاد الأوروبي بالتناقض. خوفا من فقدان السيادة والنفوت الوطني في الخمسينات، وقفت المملكة المتحدة جانبا عندما خطت الدول الست للاتحاد الأوربي (بلجيكا، فرنسا، إيطاليا، لوكسمبورغ، هولندا، وألمانيا الغربية) الخطوات الأولى للتكامل الأوروبي. ولم تنضم المملكة المتحدة للاتحاد الأوروبي إلا في عام 1973 ، بغية جني الفوائد الاقتصادية من العضوية، لقد تأكد القادة البريطاني ون خاصة من خلال حرب العرا 2003 والشرخ الذي حصل داخل الاتحاد الأوروبي حول مسألة الذهاب مع الولايات المتحدة الأمريكية في حربها ضد أين لم تتردد بريطانيا في الإلتحاق بحليفتها ضاربة عرض الحائط كل الال زامات التي تجمعها مع الاتحاد الأوروبي في إطار سياسته الخارجية والأمنية الموحدة. تم التأكد في هذه الف رة أن المزيد من الاندماج داخل الاتحاد الأوروبي قد يعرقل المملكة المتحدة في اتخات قراراتها على المستوى الخارجي ويم بسيادتها التي طالما سعت للحفاظ عليها إضافة على أنها ت ثر على مصالحها الاستراتيجية وعلاقاتها مع حلفائها وخاصة منها تل التي تجمعها مع الولايات المتحدة الأمريكية.[2]

في أعقاب الأزمة المالية العالمية عام 2008 ، بدأ التململ داخل بريطانيا يزداد في القاعدة الشعبية للمحافظين تجاه المهاجرين من دول أوروبا الشرقية التي انضمت للاتحاد عام 2004 و

1- نوار جليل هاشم، المرجع نفسه، ص 51.

2- أحمد خليل، **بريطانيا والبريكسيت**، جامعة حلوان، مصر، 2020، ص 27.

2007 . لمواجهة هذا التململ والضغط الشعبي، قام رئي الوزراء البريطاني دافيد كاميرون بالتعهد بإجراء استفتاء حول بقاء بريطانيا في الاتحاد الأوروبي، في حال تم انتخاب المحافظين للحكم عام 2015 . فاز الحزب المحافظ في الانتخابات التشر عية بتاريخ 07 ماي 2015 . وتم التصدي على قانون تنظيم استفتاء حول مسالة مصير عضوية بريطانيا داخل الاتحاد الأوروبي وأعلن ديفيد كاميرون أن الاستفتاء سينظم في 23 جوان 2016 ، تم الاستفتاء في التاريخ المحدد له وصوت ما يقارب % 52 من البريطانيين على إجراءات الخروج في حين لم يصوت إلا % 48 على البقاء[1].

[1]- أحمد خليل، المرجع نفسه، ص 29.

## المبحث الثاني: الأسباب المعلنة للخروج البريطاني من الإتحاد الاوروبي.

منذ بداية التسعينات وسقوط جدار برلين وانهيار المنظومة الاشتراكية في شر أوروبا، عبرت بريطانيا مرارا عن امتعاضها من انضمام الدول الناشئة إلى الاتحاد الأوروبي. ولأن بريطانيا ثاني اقتصاد ونفوذ سياسي كبيرين، فكان يزعجها أن تتساوى مع الأعضاء الجدد في الاتحاد بالإضافة إلى أن القارة الأوروبية شهدت طوال عام 2015 من الازمات: مشكلات مادية حادة في منطقة الأورو، واقتراب دول اعضاء من حدود الافلاس، وصول إعداد اللاجئين إلى أرقام قياسية ته دد الاستقرار، هجمات إرهابية بث الفزع والخوف بين السكان الآمنين، الأمر الذي جعل وحدة القارة واتحادها في حال يرثى لها. ولأن معالجة من هذه المشكلات لم تبد رأى مجدية، كثر الحديث عن معنى وجود بريطانيا داخل الاتحاد الأوروبي وا ٍرتأردنا تحديد أهم الأسباب التي أدت الى المطالبة بالمغادرة يمكن تلخيصها فيما يلي:

### المطلب الأول: الأسباب الاقتصادية

لقد ذهب خبراء إستراتيجيون بأن اختيار الشعب الانجليزي الانفصال عن الاتحاد الأوروبي، يتعلق بحسابات داخلية متعلقة بالاتحاد الأوروبي، بل ومرتبط بصراع القوى على التقاسم الدولي سنة 2030، ولقد تعددت الأسباب الاقتصادية للانسحاب وتمثلت فيمايلي:

-يمكن أن يكون الاتحاد الأوروبي عبئا على الاقتصاد البريطاني، حيث يتم تخصيص مبلغ ضخم من المال للإنفاق في السياسات الزراعية المشتركة، مثلا بسبب البيروقراطية في مؤسسات الاتحاد الأوروبي. يعتقد البعض أن البقاء ضمن الاتحاد الأوروبي هو مسالة غير حيوية لاقتصاد المملكة المتحدة. فعند النظر إلى الفرص التجارية لبريطانيا نجدها أكثر شمولية مع العالم فالخروج من الاتحاد سوف يسمح لها باتخاذ القرارات المستقلة اللازمة لتحسين التجارة الثنائية مع دول البريكس، مثلا وغيرها من الدول[1].

1- بيندر جون واشوود سايمون، **الاتحاد الأوروبي مقدمة** ، ترجمة: خالد غريب علي، مصر: ص 42.

-التجارة : بسبب ظهور اقتصاديات جديدة، ستكون بريطانيا بعد الخروج حرة في إبرام اتفاقيات التجارة مع الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من دون أي التزامات، بحيث يمكن تامين صفقات تجارية مع دول أخرى مهمة مثل الهند والصين و أمريكا وغيرها[1].

-إعادة الأموال : المملكة المتحدة ثاني اكبر مساهم في ميزانية الاتحاد الأوروبي بعد ألمانيا حيث تساهم ب 13 مليار جنيه إسترليني ومن وجهة نظر معسكر الخروج فإنها لا تستفيد إلا ب 6 جنيه إسترليني

من المشاريع والبرامج المشتركة مع الاتحاد الأوروبي.

- تخوفها من سيطرة دول منطقة اليورو الـ(19) على مجريات اتخاذ القرار في الاتحاد الأوروبي؛ إذ يؤكد الخبراء أن الاتحاد النقدي الذي رفضت بريطانيا الدخول فيه، أصبح محور اتخاذ القرار في الاتحاد الأوروبي، وأصبحت جميع القرارات تتطلب تفاوضاً من قبل أعضائه في البداية، ثم يتم عرضها بعد اتفاق منطقة اليورو على دول الاتحاد الأوروبي مجتمعة. الأعضاء في التذمر من الرسوم الأوروبية: الاتحاد الأوروبي كغيره من المنظمات الأوروبية يفرض رسوما على الدول المنضمة إليه كل بحسب قوته الاقتصادية وتعافيه، لكن بريطانيا التي تعتمد سياسة تقشفية بسبب العجز في موازنتها تتذمر من الرسوم الأوروبية التي تثقل كاهل خزينتها التي يجب عليها دفع 55 مليون جنيه إسترليني يوميا[2].

## المطلب الثاني: الأسباب السياسية و الأمنية

- الافتقار إلى الديمقراطية: بعض البريطانيين وهم الذين صوتوا لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبي يرون أن نظام الاتحاد يفتقر إلى الديمقراطية المعمول لها في النظام البريطاني ويستشهدون بالصلاحيات الواسعة للمفوضية الأوروبية غير المنتخبة التي يحق لها وضع مشاريع قوانين على البرلمان الأوروبي المنتخب مباشرة من الشعوب الأوروبية.

1- دويتش كارل، **تحليل العلاقات الدولية، ترجمة: شعبان محمد محمود شعبان**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ط1، 2015 ص165.

2- هبة غزالي، **تداعيات الانسحاب البريطاني على المسالة الأمنية في الاتحاد الأوروبي**، ألمانيا: المركز العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ط1، 2018. ص26.

- التخلص من عبء اللاجئين والمهاجرين: إذ يلزم الاتحاد الأوروبي أعضائه باستقبال حصة متفق عليها من اللاجئين والمهاجرين؛ حيث وصل عدد المهاجرين في بريطانيا قبيل الاستفتاء إلى حوالي 863 ألف مهاجر وهو ما شكل عبئا على الموازنة البريطانية بقيمة تتجاوز 3.67 مليارات جنيه إسترليني 4.131 مليارات دولار سنويا، مما جعل المواطن البريطاني المؤيد للبريكست يتوقع بأن الخروج من الاتحاد سيمكن بلاده من إتباع نظام جديد يحد من السماح للمهاجرين من خارج الاتحاد الأوروبي بالدخول إلى البلاد. إعلان سياسي يحسم مصير "البريكست"وبداية النهاية للإتحاد التاريخي في القارة العجوز ومآلات لما بعد البريكست.

- المخاوف من انضمام تركيا للاتحاد : استطاع قادة سياسيون في معسكر خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي التأثير على المواطنين البسطاء، وخلق فزاعة وهمية لديهم بخصوص تبعات انضمام تركيا إلى الاتحاد، وتصوير الأمر على أنه يهدد بفتح حدودها لتدفق آلاف اللاجئين الموجودين فيها حالياً إلى الدول الأوروبية.

- الخوف من الإرهاب :زيادة الهجمات الإرهابية في بعض الدول الأوروبية مؤخراً دفعت المواطن البريطاني إلى التفكير في أن الانفصال عن الاتحاد الأوروبي سيوقف اتفاقية الحدود المفتوحة بين دوله، وهو ما قد يحد حركة المواطنين الأوروبيين، ومن ثم يحول دون مجيء الإرهابيين إلى بريطانيا[1].

## المطلب الثالث : الأسباب الإستراتيجية

- قوة عسكرية أوروبية موحدة : في ظل التحديات الجيوسياسية التي تحيط بالاتحاد الأوروبي، فإن فكرة إنشاء قوة عسكرية موحدة تأتى في الأذهان، خاصة للتصدي لروسيا وغيرها، وهذا ما اعتبرته بريطانيا نوعا من التحديات فضلا عن استعادة وضع الكتلة في السياسة الخارجية على مستوى العالم، مع الأخذ بالاعتبار أن بريطانيا إلى جانب فرنسا هما أكبر قوتين عسكريتين في الكتلة وهو ما يثير مخاوف من المشاركة الأكبر لهما. النفوذ الدولي: يرى أنصار فريق البريكست أن الخروج سيمكن بريطانيا من التصرف بحرية، والحصول على مقاعد في مؤسسات عالمية، كانت خسرتها بسبب

[1]- غربي هبة، المرجع نفسه، ص 45.

انضمامها للاتحاد الأوروبي كمنظمة التجارة العالمية، كما رأوا أن هذا سيساعدهم ليكون لهم القرار الكامل بخصوص سياستها التجارية، ونظامها التشريعي.[1]

- من الناحية الإستراتيجية سيؤدي خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي إلى زيادة الضغوط على المحور الألماني-الفرنسي لزيادة إنفاقهما العسكري بهدف احتواء تأثير الغياب البريطاني على السياسة الدفاعية والأمنية الأوروبية، كما تتنامي الخشية الأوروبية من انتشار عدوى الاستفتاءات في الأحزاب اليمينية إلى المطالبة بأن تحدو حدو بريطانيا،وبخاصة في الدول التي تعاني من أزمات اقتصادية (اليونان، اسبانيا، المجر، ايطاليا) إن هذا الأمر سيهدد عملية التكامل برمتها و يفاقم من حدة الشكوك حول قدرة الاتحاد على الصمود.[2]

[1]- غربي هبة، المرجع نفسه، ص ص 45-46.

2- عطا الله محمد احمد أيوب، **التداعيات السياسية لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي**، رسالة ماجستير علوم سياسية كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة الأزهر، غزة، 2017، ص 121.

## المطلب الرابع: الإستفتاء البريطاني للخروج من الإتحاد الأوروبي.

بعد الاستفتاء هو إجراء من الإجراءات الديمقراطية المباشرة التي تسمح بالتصويت في شأن منح أو تعديل الحقوق المدنية أو الحريات أو الارتباطات واللجوء إلى الاستفتاءات كوسيلة يمكن من خلالها معرفة والاستفتاء الشعبي هو عرض موضوع ما على الشعب ليقول كلمته فيه كما هو الحال في بريطانيا رأي الأغلبية من الشعب. التي قررت الحكومة البريطانية بإجراء استفتاء شعبي يرجح بقاء أو خروج المملكة من الاتحاد الأوروبي يرجع النقاش الدائر في المملكة المتحدة بشان الانسحاب من الاتحاد إلى حد كبير للافتقار إلى المعرفة و الفهم بشأن عمل الاتحاد الأوروبي و طبيعة التشابك العالمي. نبع جزء كبير من التباعد بين نهج البريطانيين ونهج معظم الدول الأعضاء الأخرى من اختلاف التجارب في الحرب العالمية الثانية، التي كانت اشد هولا بالنسبة لمعظم أمم أوروبا القارية منها بالنسبة لبريطانيا، لذا فبينما كان لمعظم التقدم المحرز في بناء الاتحاد دوافع اقتصادية شكلت أساس التحولات الكبرى نحو تقاسم السيادة كالجماعة الأوروبية للفحم والصلب ومعاهدتي روما و ماستريخت رغبة راسخة في تأصيل السلام و الأمن[1]. وقد قبل البريطانيون مزايا التكامل الاقتصادي. لكنهم عارضوا تقاسم السيادة مكتفين بقبول ما كانت تقتضيه المشاركة في السوق الكبيرة أو يقتضيه تجنب فقدان أكثر مما ينبغي من النفوذ السياسي. لكن الحكومات واعداد كبيرة من المواطنين في عموم الاتحاد، بمن فيهم البريطانيون، على وعي بمصادر الأمن الكثيرة و المتنوعة في العالم. وقد أدلى البريطانيون بأصواتهم في الاستفتاء حول "خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي"، مقررين بذلك تغيير وجه السياسة في أوروبا، ومطلقين مرحلة من عدم الاستقرار في الأسواق العالمية وعدم اليقين في الساحة السياسية في أعقاب هذا القرار، إذ يمكن أن يبدأ هذا الخروج عملية قد تكلف الاتحاد الأوروبي خسارة أحد أكبر وأغنى أعضائه. وتتنوع الآراء بين مؤيد لانفصال المملكة المتحدة عن أوروبا ومعارض له، فالرهانات كبيرة بالنسبة للشعب البريطاني، إذ أصبح الاقتصاد البريطاني والنظام القانوني جزءا لا يتجزأ من القارة الأوروبية. وقد يؤدي قطع تلك العلاقات إلى خلل في النظام. على الجانب الآخر، يقول أنصار خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي إن بريطانيا ستكون أفضل حالا على

[1]- عطا الله محمد أيوب، المرجع نفسه، ص 145.

المدى الطويل وهي خارج الاتحاد الأوروبي، مع السيادة والسيطرة الكاملة على شؤون الهجرة والأنظمة الاقتصادية. ولذلك، يمكن أن يؤدي خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي إلى مزيد من زعزعة ثقة الشعوب في مشروع الاتحاد الأوروبي ومدى ديمومته على المدى الطويل، مما يتسبب في دفع بلدان أخرى إلى التفكير في مسألة الخروج من الاتحاد.

لقد وضع هذا التصويت رئيس الوزراء البريطاني المحافظ ديفيد كاميرون في مواجهة مع أعضاء حزبه الذين هم أكثر تشككا في عضوية بريطانيا في الاتحاد الأوروبي، وقد كلفه خسارة هذا التصويت منصبه. ومن المقرر أن تكون لنتيجة التصويت بخروج بريطانيا عواقب وخيمة على حزب المحافظين، وبريطانيا العظمى، والاتحاد الأوروبي[1].

قبل الانتخابات البرلمانية عام 2015، وافق رئيس الوزراء المحافظ ديفيد كاميرون على إجراء استفتاء في حال فوز حزب المحافظين وعودته إلى مقر رئاسة الوزراء في 10 داوننغ ستريت. وتعهد كاميرون حينها بتنفيذ مطلب معارضي الاتحاد الأوروبي داخل حزبه منذ سنوات. كاميرون نفسه يأمل أن سيختارون البقاء في الاتحاد الأوروبي، وهذا هو السبب في أنه تفاوض بشأن تنازلات ، وروبيين، بما في ذلك خفض المزايا الاجتماعية للمواطنين من دول الاتحاد الأوروبي الأخرى الذين يعيشون في بريطانيا والمزيد من الحريات للبنوك البريطانية. وكان كاميرون يأمل في أن هذه النا 92/43 ليلا الإصلاحات ستشجع الناخبين في المملكة المتحدة على التصويت بالبقاء داخل الاتحاد الأوروبي[2].

مع ذلك، كثيرون في بريطانيا، لا سيما المحافظين، يعتقدون أن التوصل إلى تسوية مع بروكسل غير كاف. وقد أعلن عدد من الوزراء في الحكومة البريطانية عن معارضتهم لموقف كاميرون وأطلقوا حملة نيابة عن معسكر الخروج من الاتحاد الأوروبي، وقد أتاح كاميرون لمعارضيه من أعضاء حزبه حرية التعبير عن آرائهم وعدم الالتزام برأيه بالضرورة دون معاقبتهم من الحزب، وبالإضافة إلى ذلك، تعرض كاميرون لانتقادات شديدة من جانب المعارضة أيضا، مع اتهام حزب العمل لكاميرون بالمخاطرة

---

1- لخذاري جلول، **الواقع الأمني الراهن للنظام الإقليمي الأوروبي من منظور مركب الأمن الإقليمي**، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر علوم سياسية تخصص تحليل السياسة الخارجية، جامعة زيان عاشور بالجلفة كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016-2017، ص ص 94-96

2- لخذاري جلول، المرجع نفسه، ص 97.

بمستقبل بريطانيا عند موافقته على إجراء الاستفتاء ووضع مستقبل بريطانيا على المحك. لطالما كانت عضوية المملكة المتحدة في الاتحاد الأوروبي موضع جدل منذ انضمامها إلى السوق الأوروبية المشتركة، كما كانت تعرف أنذاك، في العام 1973. تم وضع الأساس القانوني للاستفتاء وفق التعهد الرسمي لحزب المحافظين من خلال قيام برلمان المملكة المتحدة بتمرير قانون استفتاء الاتحاد الأوروبي في العام 2015، ليكون بذلك ثالث استفتاء شعبي يتم في المملكة المتحدة وللمرة الثانية يتم سؤال البريطانيين عن رأيهم بقضية تتعلق بالاتحاد الأوروبي، أقيم الاستفتاء الأول عام 1975 وتمت الموافقة على العضوية بموافقة 67% ممن شاركوا بالاستفتاء، ولكن إن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي سيكون معوقا للنظام ولكن ليس كارنيا بالنسبة للبلدان الأخرى في الاتحاد الأوروبي. التهديد الأكبر لأعضاء الاتحاد الأوروبي الآخرين هو أن خروج بريطانيا يمكن أن يصبح الخطوة الأولى نحو تفكك الاتحاد الأوروبي بشكل عام. لقد وضعت الأزمة المالية لعام 2008 وأزمة اللاجئين السوريين الحالية المؤسسات السياسية المتهالكة في الاتحاد الأوروبي تحت ضغوط هائلة.

طبيعة الاتحاد الأوروبي تغيرت بشكل جوهري منذ ذلك الوقت ومن المتوقع أن تكون النسب بشكل متقارب أكثر. [1]

بعض الأشخاص الذين يفضلون انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي يجادلون بأن عضوية بريطانيا في الاتحاد الأوروبي تضعف السيادة البرلمانية للمملكة المتحدة، بينما بعض الأشخاص الذين يفضلون عضوية بريطانيا في الاتحاد الأوروبي يجادلون بأن أي خسارة ناتجة عن خسارة نظرية للسيادة بسبب العضوية في المنظمات فوق الدولية ،يتم تعويضها وأكثر بالفوائد الناتجة عن العضوية في الاتحاد الأوروبي. ويجادل بعض البريطانيين المشككين بالاتحاد الأوروبي أن انسحاب المملكة المتحدة سوف يجعلها قادرة بشكل أكبر على ضبط الهجرة وسيضعها في موقع أفضل في مفاوضات التجارة وتحريرها من الأنظمة والقواعد الأوروبية والبيروقراطية غير الضرورية. في حين أن بعض الداعمين لبقاء المملكة المتحدة ضمن الاتحاد الأوروبي يجادلون بأن مغادرته سوف تعرض الرخاء الاقتصادي للمملكة المتحدة للخطر وتقوض تأثيرها على الشؤون الدولية وتضر بالأمن القومي بسبب

[1]- لخداري جلول، المرجع نفسه، ص 98.

تقليص الوصول إلى قواعد البيانات الجنائية الأوروبية بالإضافة إلى عوائق تجارية بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي. تحديداً هم يجادلون أن مغادرة الاتحاد الأوروبي سوف تؤدي إلى خسارة في الوظائف، تأخير في الاستثمارات الواردة إلى المملكة المتحدة وزيادة المخاطر على الشركات الكبيرة والصغيرة. [1]

بعد فرز الأصوات أعلنت جيني واتسون رئيسة لجنة الاستغناء عن انتصار معسكر الخروج من د أن صوت 51.9% لصالح الانفصال فيما صوت 48.1 لبقاء بريطانيا مع الإتحاد الأوروبي.

[1]- لخداري جلول، المرجع نفسه، ص ص 98-99.

## المبحث الثالث: الآليات البريطانية لمرحلة ما بعد الخروج من التكتل الأوروبي

### أولا/ الإجراءات البريطانية بعد الاستفتاء

بعد أن استقرت الحياة السياسية في بريطانيا بعد ظهور نتائج الاستفتاء لصالح معسكر الخروج اتخذت الحكومة البريطانية العديد من الإجراءات والخطوات المتمثلة في عقد لقاءات سياسية والقاء خطابات تهدف إلى طمأنة الشعب البريطاني والعالم من عواقب هذا الانسحاب و كانت هناك العديد من الخطابات لتهدئة الوضع التي عكست رغبة بريطانيا في استمرار علاقاتها السياسية والاقتصادية بالاتحاد الأوروبي والعالم لكن بشروط بريطانية واتفاقيات جديدة تصبو إليها بريطانيا ،ومن أهم هذه الخطابات ما يلي:

1- خطاب لانكستر هاوس 2017: شكل خطاب رئيسة الوزراء تيريزا ماي محطة جوهرية في مسار عملية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. الخطاب حمل إستراتيجية بريطانيا حول عملية الخروج من الاتحاد و العلاقة المستقبلية بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي. (هذا الخطاب وثقته الحكومة البريطانية وسمته الكتاب الأبيض).[1]

2- الكتاب الأبيض 2017: صدر عن الحكومة البريطانية الكتاب الأبيض white paper الذي يحمل عنوان "خروج المملكة المتحدة والشراكة الجديدة مع الاتحاد الأوروبي". جاء في الكتاب تفاصيل الخطة الايجابية والبناءة التي تقوم بالأساس على الشراكة في المصالح المتبادلة بين المملكة والاتحاد وقدمت الوثيقة بالتفصيل المبادئ الـ 12 التي ستحكم مسار المفاوضات بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي وتحدد مستقبل العلاقة بين لندن وبروكسل على قاعدة المصلحة المتبادلة بالحفاظ على تجارة اكبر وتلخصت المبادئ الـ 12

فيما يلي[2]:

---

[1]- المركز الديمقراطي العربي، **"السيطرة على الاعلام الانجازات الهائلة للبروباجندا للملك** ، المركز الديمقراطي العربي، شوهد بتاريخ 2022/05/16، رابط المقال:

http://democraticac.de/?p=44270

[2]- محمد حسين حمدان، **الإتحاد الأوروبي وبريطانيا "إستراتيجية البناء على رمال متحركة**،" جريدة رأى اليوم، فبراير 2019، ص 18، رابط المقال:

https://www.raialyoum.com

- اليقين الحكومة ستعمل على توفير سبل اليقين ويكون هناك اخذ وعطاء في المفاوضات وتقديم تنازلات من الطرفين.
- ضبط القوانين البريطانية.
- تعزيز الاتحاد
- الإبقاء على منطقة حرية السفر المشتركة مع ايرلندا.
- ضبط الهجرة.
- حقوق مواطني الاتحاد الأوروبي في بريطانيا وحقوق البريطانيين في الاتحاد الأوروبي.
- تجارة حرة مع الأسواق الأوروبية.
- أفضل مقر للعلوم و الابتكار.
- التعاون في مجال مكافحة الجريمة والإرهاب.
- خروج من الاتحاد الأوروبي بشكل سلس ومنظم.
- حماية حقوق العاملين.
- اتفاقيات تجارية مع الدول الأخرى[1].

**ثانيا/ تفعيل المادة 50 من اتفاقية لشبونة:**

لمادة 50 تمثل السبيل لأي دولة تروم الخروج من الاتحاد الأوروبي. وضمنت هذه المادة في معاهدة لشبونة التي وقعت عليها كل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والتي اكتسبت صفة القانون في عام 2009، ولم تكن هناك قبل تلك المعاهدة أي آلية لخروج أي دولة من عضوية الاتحاد الأوروبي. المادة 50لا تتجاوز 5فقرات، و تنص على أن على أي دولة عضو في الاتحاد الأوروبي راغبة في الخروج من الاتحاد أن تحيط المجلس الأوروبي علما بذلك وأن تتفاوض على ذلك على أن لا تتجاوز مدة المفاوضات سنتين إلا في حالة موافقة جميع الدول الأعضاء الأخرى على تمديد هذه الفترة. تنص

[1] - **تداعيات «البريكست» على سياسة بريطانيا الخارجية**، جريدة أخبار الخليج، البحرين، 06 فبراير 2020 ، على الرابط التالي:

http://www.akhbar-alkhaleej.com/news/article/1199347

المادة أيضا على أن الدولة التي تريد الخروج من الاتحاد الأوروبي لا يحق لها المشاركة في المشاورات داخل الاتحاد الأ.. . بي حول هذا الموضوع.

53/92المادة 50 أيضا على أن أي اتفاق لخروج أي دولة من عضوية الاتحاد يجب أن تحظى "بأغلبية مشروطة" (أي 72 بالمئة من الدول الأعضاء الـ 27 المتبقين في الاتحاد الأوروبي مما يمثل 65 بالمائة من سكان دول الاتحاد) وكذلك بتأييد نواب البرلمان الأوروبي[1].

وتتطرق الفقرة الخامسة من المادة 50 إلى إمكانية عودة الدولة التي قررت الخروج من الاتحاد الأوروبي إلى عضوية الاتحاد. بعد أن صوت البريطانيون – بأغلبية ضئيلة – في العام الماضي في استفتاء عام لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبي، يحق للحكومة البريطانية أن تقرر الموعد الذي تريد أن تحيط به المجلس الأوروبي علما بقرارها الخروج. وكانت رئيسة الحكومة تيريزا ماي قد أعلنت نيتها تفعيل المادة 50 بنهاية آذار / مارس 2017 في تشرين الأول / أكتوبر الماضي بعد أن حاججت بأنها لا تريد الإسراع في عملية الانسحاب قبل أن يتم الاتفاق على الأهداف التي تريد بريطانيا تحقيقها في مفاوضات الخروج.[2]

**ثالثا/ مسار ومحطات البريكست**

تعد أبرز المحطات التي مر بها بريكسيت منذ تبنيه في استفتاء شعبي في يونيو/حزيران 2016 لغاية رفض البرلمان خطة الاتفاق الذي يخرج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي.

23يونيو/حزيران 2016: البريطانيون يصوتون للانسحاب من الاتحاد

كان تاريخ 23 يونيو/حزيران موعدا تاريخيا بكل المقاييس في التاريخ السياسي الحديث لبريطانيا، دفع رئيس الوزراء وقتها ديفيد كاميرون إلى الاستقالة من منصبه. وكان فوز الراغبين في الانسحاب من الأسرة الأوروبية بـ52 بالمئة .وعلى الرغم من هذا الفوز، إلا أن الرافضين للانفصال احتفظوا ببريق أمل لإعادة تنظيم الاستفتاء أو التخلي عن فكرة الانسحاب من الاتحاد الأوروبي13 .من تموز/يوليو 2016: استلام ماي السلطة

[1] - مالكو لمانتشلمرز، **السياسة الخارجية والأمنية للمملكة المتحدة بعد الخروج من الاتحاد الأوروبي**، مركز البينا للدراسة والتخطيط، القاهرة 2019، ص 26.

[2] - مالكو لمانتشلمرز، المرجع نفسه، ص27.

في 13تموز/يوليو، بعد أقل من شهر على نتائج الاستفتاء استلمت وزيرة الداخلية تيريزا ماي منصب رئاسة الوزراء خلفا لكاميرون.وتعهدت ماي بتحقيق رغبة الشعب البريطاني والانسحاب من الاتحاد الأوروبي. 29 مارس/آذار 2017: بدء المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي من عام 2017 أعلن رئيس مجلس الاتحاد الأوروبي دونالد توسك استلامه رسالة من فيها عن رغبة بريطانيا في الانسحاب من الاتحاد، وفقا للمادة خمسين من معاهدة الاتحاد الأوروبي، لتبدأ مفاوضات خروجها وليبدأ الانقسام في الأوساط السياسية البريطانية، بين من يريد أن يخرج بقوة من الاتحاد ومن يريد يكون الخروج ناعما سلسا، ولتظهر مشاكل عدة، عرقلت التوصل إلى اتفاق أهمها مشكلة الحدود مع إيرلندا الشمالية[1].

8 ديسمبر/كانون الأول 2017: اتفاق مع الاتحاد الأوروبي بشأن الخروج منه توصلت بريطانيا في ديسمبر/كانون الأول من عام 2017 إلى اتفاق مع الاتحاد الأوروبي بشأن خروجها منه. وبعد شهر تقريبا من هذا التاريخ دعت ماي إلى انتخابات مبكرة كي تدعم سلطتها، ولكنها خسرت الرهان ومعه الأغلبية المطلقة في البرلمان في الثامن من يونيو/ حزيران. 22سبتمبر/أيلول 2017: البرلمان يرفض خطة ماي للخروج من الاتحاد في خضم محاولات تسهيل عملية الخروج من الاتحاد بشروط تستجيب لتطلعاتها، تلقت ماي ضربة أخرى بعد أن انسحب وزير البريكسيت ديفيد ديفيس ووزير الخارجية بوريس جونسون في أوج معركتها لربح بريكسيت من الحكومة. وفي 22 سبتمبر/ أيلول من العام نفسه رفض البرلمان خطتها. 10ديسمبر/كانون الأول من عام 2018: إرجاء التصويت وعشية التصويت، أعلنت في 10 كانون الأول/ديسمبر عن إرجائه لأنها كانت متأكدة أنها ستخسره وذلك بسبب رفض البرلمان خصوصا لاتفاق "شبكة الأمان." 15يناير/كانون الثاني 2019 البرلمان يرفض بغالبية ساحقة الاتفاق صوت النواب بغالبية ساحقة ضد اتفاق بريكسيت. ورفض 432 منهم مقابل 202 الاتفاق الذي توصلت إليه ماي مع الاتحاد الأوروبي. كما قدم زعيم المعارضة العمالية جيريمي كوربن مذكرة لحجب الثقة عن الحكومة.[2]

---

[1] - **UK Economy, Office of the national statistics (ONS), vu le 15/04/2022 liens www.ons.gov.uk**

[2] - **UK Economy, Office of the national statistics (ONS), vu le 15/04/2022 liens www.ons.gov.uk**

عمل الاتحاد الأوروبي على محاولة تحقيق التكامل والوحدة بين أعضاءه وقد مر بعدة مراحل تأسيسية خلال مسيرته التكاملية حيث هدف إلى تقوية دور أوروبا في العالم في مجالات السياسة الخارجية والأمنية الموحدة وتأسيس المواطنة الأوروبية ونشر السلام والأمن في القارة الأوروبية بعد حروب مضت،وكان انضمام الدول الأعضاء حسب المصلحة والرغبة فقد كان انضمام بريطانيا متأخرا نوعا ما عن باقي الدول المؤسسة له، حيث انضمت سنة 1973 بعد سلسلة من مفاوضات العضوية، إلا أنها استطاعت أن تكون قطب سياسي واقتصادي فعال في الاتحاد الأوروبي.

# الفصل الثالث

إن قرار الإنفصال البريطاني عن الإتحاد الأوروبي كان له تأثيرات وعواقب على عدة مستوياتسياسية وأمنية وا إقتصادية، أثرت بشكل واضح على عديد المجالات (السياسية، الأمنية، الإقتصادية، وحتى الإجتماعية والثقافية)، سنتطرق في هذا الفصل إلى مستقبل العلاقات البريطانية الأوروبية لمرحلة ما بعد الخروج البريطاني من الوحدة.

## المبحث الأول : تأثيرات الخروج البريطاني من الوحدة الأوروبية.

### المطلب الأول : التأثيرات الداخلية

تمثلت التأثيرات الداخلية في:

**أ- التأثيرات على البريطانيون داخل المملكة المتحدة**

يعتبر قرار بريطانيا بإقامة استفتاء شعبي يحدد مصيرها كعضو في الاتحاد الأوروبي والتي كانت أسبابه اقتصادية بالأساس وتعددت وتضمنت ضرورة معالجة عدة مجالات، وقد ترتب عن هذا تحديد التأثيرات الأساسية المترتبة عن إمكانية خروج بريطانيا من الاتحاد ويمكن توضيحها فيما يلي:

بريطانيا كقوة اقتصادية : خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي يعتبر عامل مباشر يخل بتوازنها الاقتصادي و المالي من خلال تراجع الأرباح التي توفرها امتيازات انضمامها إلى السوق الأوروبية الموحدة. * مكانة بريطانيا الدولية : الغياب عن القضايا الأوروبية والدولية وفقدان دورها كحليف استراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية وحماية لمصالحها في المنطقة،[1]

التأشيرة :الأثر الأقرب زمنيا سيكون في مجال حرية التنقل للرعايا البريطانيين داخل باقي دول الاتحاد الأوروبي. ويستطيع البريطاني اليوم ببطاقة هويته وحدها التحرك داخل فضاء شنغن لكن بعد الخروج النهائي من الاتحاد سيتوجب على البريطانيين الحصول على تأشيرة دخول لزيارة دول الاتحاد الـ 27.

السفر : سيتعين على الأسر البريطانية إنفاق مال أكثر من السابق لقضاء عطلهم في أوروبا. ليس فقط بسبب تدهور قيمة الجنيه الإسترليني أمام البورو ما سيقلص من مقدرتهم الشرائية، بل أيضا لأن الاتفاقات الأوروبية تتيح لأية شركة طيران أوروبية العمل في المجال الجوي الأوروبي دون قيود على مستوى الوتيرة أو الأسعار. هذا دون الحديث عن نفقات المكالمات عبر الهواتف النقالة التي تم توحيدها على المستوى الأوروبي[2].

---

[1]- حبريري نجلاء، **تبعات «بريكست» الاقتصادية تهدد مستقبل بريطانيا السياسي**، لندن: الشرق الأوسط، شوهد بتاريخ 2022/05/12، رباط المقال:

http://kaawsat.com/home/article

[2]- نوفل احمد سعيد، **الاتحاد الأوروبي في مطلع الألفية الثالثة: الواقع والتحديات**، جامعة اليرموك، الأردن، 2018، ص17.

الوظائف : إذا كان أنصار مغادرة بريطانيا الاتحاد قد جعلوا من الحفاظ على وظائف البريطانيين أحد حجج حملتهم، فإنه من المرجح أن يترافق الخروج من الاتحاد مع تغيير مقار الكثير من الوظائف خصوصا في البنوك الكبرى[1].

-فقدان بريطانيا العضوية الكاملة داخل الاتحاد الأوروبي في حرية دخول البضائع والسلع والخدمات دون تعريفة جمركية، وستفقد كل اتفاقيات التبادل التجاري مع53دولة كانت ترتبط باتفاقيات تجارية مع الاتحاد الأوروبي،بما فيها كندا سنغافورة، كوريا الجنوبية والمكسيك،وستكون مضطرة للتفاوض الثنائي مع كل دولة للتحصيل نفس الامتيازات.

-ظهور الحركات الانفصالية عن المملكة المتحدة بقوة مثل ايرلندا الشمالية،وكذا انفصال اسكتلندا،هذه الأخيرة صوتت بنسبة 62 % للبقاء في الاتحاد الأوروبي.

-ستتأثر لندن العاصمة البريطانية بهذا الانسحاب بشكل خاص لأنها تعد أكبر مقدم للخدمات المالية في الاتحاد،لكن بعد الانسحاب ستضطر المؤسسات والبنوك إلى إنشاء فروع لها في دول أوروبية أخرى الأمر الذي سيؤدي إلى هبوط في الخدمات المالية .

ب- التأثيرات على البريطانيون المقيمون في أوروبا مغادرة الاتحاد الأوروبي ستتسبب بمشاكل كثيرة لـ 1,3 مليون بريطاني يعيشون في دول أوروبية أخرى.

*التقاعد: قد يرى المتقاعدون البريطانيون عائداتهم تنهار مثل الثلج تحت الشمس بسبب تدهور سعر صرف الجنيه الإسترليني. يثير البريكست العديد من القضايا المتعلقة بالمعاشات التقاعدية،والتأثير على الحراك والتطوير الوظيفي وحقوق وحقوق الإقامة والضمان الاجتماعي.

التأمين على المرض: المشكلة الأخرى التي تطرح تتعلق بالتغطية الصحية للجاليات الانكليزية في فرنسا مثلا حيث يتمتعون بالنظام الصحي الوطني وتدفع عنهم وزارة الصحة البريطانية بموجب اتفاق ثنائي. كما أنه قد مطلوبا الحصول على ترخيص للعمل للبريطانيين المقيمين في دول الاتحاد. يصبح

[1]- تمرابط ايمان، **رهانات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ومستقبل الوحدة الأوروبية**، مركز جيل البحث العلمي، مجلة الدراسات السياسية والعلاقات الدولية،العدد 8 يناير كانون2، 2017، ص 19.

موظفو المؤسسات الأوروبية: مصير ألف كادر بريطاني يعملون في المؤسسات الأوروبية خصوصا في بروكسل يبدو غامضا. بعضهم بدا التفكير في الحصول على جنسية أوروبية ثانية خصوصا البلجيكية[1].

الجغرافيا : خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي يمكن أن يعقد العلاقات مع بعض جيرانها .فقد تفكر أسبانيا في غلق حدودها مع جبل طارق الصخرة الكبيرة التي تبلغ مساحتها 6 كيلومترات مربعة والملتصقة بالأندلس حيث يعيش 33 ألف بريطاني.

وفي الشمال يمكن أن يؤدي خروج بريطانيا إلى إقامة حدود بين إيرلندا الشمالية وا يرلندا ما سيؤثر على حركة آلاف الأشخاص يوميا قالت الحكومة البريطانية إن خطتها للانفصال عن الاتحاد الأوروبي ستضر الاقتصاد، ونشرت تقريرا رسميا وتستند تقديرات الحكومة أيضا إلى افتراضات أخرى، بما في ذلك مدى قدرة بريطانيا على عقد صفقات وقال اتحاد الصناعة البريطاني إن تقرير الحكومة يظهر أن عدم التوصل إلى اتفاق ليس خيارا. وستتأثر المملكة المتحدة سلبا في ظل جميع السيناريوهات التي تدرسها الحكومة، ولا يوجد تقدير يحدد التكاليف الاقتصادية المرتبطة بسيناريوهات خروج بريطانيا. وقالت الحكومة إن الانسحاب بدون صفقة سيقلص اقتصاد المملكة المتحدة بنسبة 7.7% خلال 15 عاماً من الانفصال، مقارنة بترتيبات التجارة الحالية. تجارية حرة وطموحة مع الاقتصاديات الكبرى بما فيها الولايات المتحدة. كما ستتضرر بعض القطاعات الرئيسية للاقتصاد من "بريكست ، وتظهر التقديرات الرسمية أن صناعات السيارات والكيماويات والأدوية، المرتبطة تجاريا مع الاتحاد الأوروبي، ستنتقلص بـ20% على المدى الطويل، دقيق لتأثير الاتفاق الذي تفاوضت عليه رئيسة الوزراء البريطانية، تيريزا ماي، مع الاتحاد الأوروبي ولكن حتى في أفضل الحالات، سيكون اقتصاد انجلترا أضعف من بقائها في الاتحاد[2].

وقال وزير المالية البريطاني، فيليب هاموند، لبي بي سي: "صحيح أن الاقتصاد سيتأثر، لكن إذا قمنا بالصفقة بالطريقة التي حددتها رئيسة الوزراء، فسيكون التأثير محدودا وتحت سيطرتنا"، وتؤكد

[1] - تمرابط إيمان، المرجع نفسه، ص 21.

[2] - - نوفل احمد سعيد،، المرجع نفسه، ص 17.

التقديرات الرسمية الحقيقة الاقتصادية السلبية لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وتحت أي ظرف، فإن ترك الاتحاد الأوروبي سيجعل بريطانيا أفقر، وأضاف هاموند: "من الجانب الاقتصادي، البقاء في السوق الموحدة يعطينا ميزة اقتصادية". ولم يتبق سوى 4 أشهر على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، ولا يزال من غير الواضح مدى قدرة الحكومة على النجاح في تنفيذ خروج منظم من الاتحاد الأوروبي، وربما تعطي صفقة الانفصال التي تفاوضت عليها "ماي" الثقة التي تحتاجها انجلترا خلال العامين المقبلين، لكنها لا تزال بحاجة للحصول على موافقة برلمان بلادها المتشكك[1].

وأظهرت تحليلات أن اقتصاد المملكة المتحدة سيتقلص بنسبة 4% بحلول 2030 بموجب الاتفاق الذي قادته تريزا ماي رئيسة الوزراء مقارنة بما كان سيحدث بدونه، وقال المعهد الوطني للبحوث الاقتصادية والاجتماعية يوم الاثنين، إن الحواجز التجارية الجديدة ستجعل من الصعب بيع خدمات المملكة المتحدة وستحجم الاستثمار.

وفي حال فشلت خطة "ماي"، فإن البدائل المحتملة تشمل الانسحاب من الاتحاد الأوروبي بدون صفقة أو إجراء استفتاء ثاني على الانفصال، وقد يصل الأمر إلى انتخابات عامة جديدة في بريطانيا، وقال هاموند لسكاي نيوز: "الشيء المهم هو الحفاظ على تدفق التجارة بقدر ما نستطيع." وتتضمن خطة ماي فترة انتقالية تبقى خلالها معظم القواعد التجارية للشركات كما هي، وهذا يعني أيضا وجود علاقة وثيقة مع الاتحاد الأوروبي في الخدمات المالية، واستمرار التعاون في قطاعي النقل والطاقة.

ويقول الاقتصاديون إن أسوأ نتيجة ممكنة ستكون خروج بريطانيا من الاتحاد دون اتفاق، فيما حذر محللون من أن الخروج الغير منظم من الاتحاد الأوروبي سيودي باقتصاد المملكة المتحدة إلي حالة من الركود[2].

[1] - النيادي شافع،**تقرير عن السيناريوهات**،موسوعة التدريب والتعليم، شوهد بتاريخ 2022/05/04، رابط المقال:
edutrapedia.illaf.nrt

[2] - النيادي شافع، المرجع نفسه.

## المطلب الثاني: التأثيرات على الاتحاد الأوروبي

تعتبر مسألة خروج بريطانيا أول تجربة للاتحاد الأوروبي للتفاوض بقاء أو إنهاء عضوية احد دوله،مما قد يؤثر سلبا على مسار التجربة الأوروبية للتكامل و الاندماج التي وضعت أسسها منذ خمسينيات القرن الماضي، حيث سيعرف تغيرات على عدة مستويات: نظام التصويت في مجلس الاتحاد الأوروبي،ميزانية الاتحاد ،وكذا انخفاض الناتج المحلي للاتحاد الأوروبي ،تغيير موازين القوى بين دول الاتحاد ومكانته الدولية كقطب سياسي واقتصادي موحد تجاه القضايا الأمنية و الإستراتيجية وبالتالي خروج محتمل لبريطانيا يؤثر على المكانة الدولية للاتحاد الأوروبي جغرافيا ، ديموغرافيا واقتصاديا، يمكن القول أن بريطانيا بمثابة مكبح لمسار البناء الأوروبي وخاصة في بعده السياسي والأمني والتركيز أساسا على مزايا السوق الأوروبية المشتركة وكيفية تطوير مجالات منطقة التبادل الحر، حيث ميزت العلاقات الأوروبية البريطانية منذ 1973 كلمتين:"مفاوضات" و "مصالح" التفاوض لتكييف اتفاقيات الاتحاد مع مطالب بريطانيا،التفاوض لتخفيض نسبة مساهمتها في ميزانية الاتحاد،التفاوض للتحفظ على مسار الاندماج في مجالات العدالة الشؤون الداخلية ومنطقة اليورو...

-تراجع صنع القرار داخل الاتحاد الأوروبي، فخروج بريطانيا سوف يستدعي إعادة النظر في آليات اتخاذ القرار داخل مؤسسات الاتحاد.

-المخاوف الأوروبية من انتشار عدوى الاستفتاءات في أوروبا، وخاصة الدول التي تعاني من أزمات اقتصادية كاليونان ،اسبانيا، المجر، ايطاليا، الأمر الذي سيهدد عملية التكامل الأوروبي ويزيد من حدة الشكوك فيها.

-تراجع مكانة الاتحاد ككتلة إقليمية فاعلة في السياسة الدولية وذلك بسبب فقدانه جزءا كبيرا من ميزانيته إضافة إلى التدخل الدبلوماسي والعسكري لبريطانيا وهو ما سيجعل الاتحاد اقل قوة في مواجهة تأثير القوى الكبرى كالو.م.أ روسيا و الصين.

إذا كانت بريطانيا قوة عسكرية ونووية عالمية فان خروجها من الاتحاد الأوروبي يفقده احد أهم أطواده في مجال الدفاع والأمن والسياسة الخارجية لتبقى فرنسا القوة العسكرية الوحيدة فيه.إلا أن ذلك يفتح المجال أمام ألمانيا بالتعاون مع فرنسا لتطوير قدراتها العسكرية وبالتالي إمكانية استكمال مسار بناء

السياسة الأوروبية للدفاع والأمن، بعد فترة قصيرة من الاستفتاء نشر البرلمان الألماني تحليلاً حول عواقب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وتحديدا على الوضع الاقتصادي والسياسي لألمانيا. وفقا لذلك تعد بريطانيا بعد الولايات المتحدة وفرنسا ثالث أهم سوق تصدير للمنتجات الألمانية. في إجمالي صادرات ألمانيا من السلع والخدمات إلى بريطانيا بقيمة حوالي 120 مليار يورو سنوياً أي حوالي 8% من الصادرات الألمانية مع تحقيق ألمانيا فائض تجاري مع بريطانيا بقيمة 36.3 مليار يورو (2014) إذا كان هناك "خروج بريطاني صعب" فستكون الصادرات خاضعة لعادات وتعرفات منظمة التجارة العالمية. بلغ متوسط الرسوم الجمركية على التجارة 2.4 في المائة لكن التعريفة على السيارات على سبيل المثال هي 9.7% وبالتالي ستتأثر التجارة في السيارات بشكل خاص وهذا من شأنه أيضا أن يؤثر على الشركات المصنعة للسيارات الألمانية مع مصانع الإنتاج في المملكة المتحدة. إجمالاً تعتمد 750 ألف وظيفة في ألمانيا على التصدير إلى بريطانيا بينما يعتمد نحو ثلاثة ملايين وظيفة على الجانب البريطاني على التصدير إلى الاتحاد الأوروبي[1].

ذلك تؤكد الدراسة على أن التنبؤات المتعلقة بالآثار الاقتصادية لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي تخضع لدرجة كبيرة من عدم اليقين مع خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي سيخسر الاتحاد الأوروبي ثاني أكبر اقتصاد له وهو البلد الذي يضم ثالث أكبر عدد من السكان و"العاصمة المالية للعالم" كما ذكرت صحيفة مونشنر ميركور الألمانية.3501) علاوة على ذلك سيفقد الاتحاد الأوروبي ثاني أكبر مساهم في ميزانية الاتحاد الأوروبي (2015: ألمانيا 14.3 مليار يورو والمملكة المتحدة 11.5 مليار يورو وفرنسا 5.5 مليار يورو.

بالتالي فإن رحيل بريطانيا سيؤدي إلى عبء مالي إضافي على بقية المساهمين ما لم يتم تخفيض الميزانية وفقا لذلك: ألمانيا على سبيل المثال سيتعين عليها دفع 4.5 مليار يورو إضافية لعام 2019 ومرة أخرى لعام 2020 بالإضافة إلى ذلك لن تكون المملكة المتحدة مساهماً في بنك الاستثمار الأوروبي حيث يمكن لأعضاء الاتحاد الأوروبي المشاركة فقط. تبلغ حصة بريطانيا 16٪ بقيمة

[1] - **السياسة الخارجية والأمنية للمملكة المتحدة بعد خروج من الاتحاد الأوروبي**، مركز الدراسات الإستشرافية، شوهد بتاريخ 2022/04/27، رابط المقال:

/ http://www.bayancenter.org/2017/01/2998

39.2 مليار يورو (2013) والتي سوف تنسحب بريطانيا ما لم يكن هناك تغيير في معاهدة الاتحاد الأوروبي.[1]

## المطلب الثالث : التأثيرات عالميا

### أ- تأثيرات البريكست على بلدان المغرب العربي:

سيبلور البريكست واقعا ملموسا داخل دول الاتحاد والدول الشريكة والمرتبطة باتفاقات معه، بعد أن كان فرضية، قبل نتائج تصويت يونيو 2016، ويملي هذا الواقع اليوم على البلاد العربية التأقلم من زاوية مصالحها التجارية والسياسية، لتطويق الأضرار الناجمة عن ذلك.

لحصر تداعيات البريكست عربيا، ينبغي علينا استعراض اطار وواقع للعلاقات العربية مع الاتحاد الأوروبي وحجم التجارة البيئية مع بريطانيا وأهمية المصالح المشتركة اقتصاديا وأمنيا، ونتناول هنا تحديدا بلدان المغرب العربي وبلدان مجلس التعاون الخليجي وا ٍن كانت محاور التعاون لهذه البلدان تنسحب في أغلب أوجهها على غيرها من البلدان العربية. لا بد هنا أن نقر بأن العلاقات العربية الأوروبية يسيطر عليها الطابع الثنائي، لا سيما فيما يتعلق ببلدان المغرب العربي، وعليه، فقد تطورت سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه لبلدان المغرب العربي كما، وكما يرى ذلك مؤيدي الانسحاب البريطاني لتعويض خسارتها المحتملة.

ومن زاوية واقعية هذا المنطق، ستتجه بريطانيا مستقبلا إلى تثبيت حراكها الاقتصادي والتجاري والاستثماري في المغرب العربي، يبدو المغرب أكثر بلدان المغرب العربي توازنا، فإلى جانب استقراره السياسي، استطاع تنويع فرصه الاستثمارية مما يجعل أثر البريكست أقل وقعا عما هو عليه لدى جيرانه، مع إمكانية تراجع الطلب الخارجي المرتبط بتقلبات الأسواق المالية الدولية والبورصة، وهي عوامل تقترن بطبيعة المرحلة "البريكسيتية"المشوبة إلى حد كتابة هذه الدراسة بضبابية الرؤية الأوروبية. بيد أنه في حالة تحول بريطانيا إلى فضاء تجاري عالمي متحرر من كل القيود والتشريعات الأوروبية سيدفع بالتأكيد نحو الرفع من حجم التبادل التجاري البريطاني المغاربي بشكل عام .2

[1] - **بريطانيا من الاتحاد الأوروبي : التداعيات وشكل العلاقة المستقبلية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2019، ص 66.

فمن المرتقب حصول الجزائر على اثر ايجابي لان مصالحها مرتبطة بالدرجة الأولى بفرنسا ثم ايطاليا واسبانيا وألمانيا قبل بريطانيا هذا من جهة،ومن جهة أخرى سوف يشهد السوق المصرفي تزايد عائدات التصدير الجزائرية بالدولار وتراجع نفقات الاستيراد باليورو ولكن للمدى القصير فقط ،وعن الاستثمارات البريطانية في الجزائر قد تشهد تراجعا طفيفا لأنها محدودة في قطاع المحروقات.

أما تونس، فالمعاملات بينهما لا تتعدى 4% فبالتالي التأثير سيكون له تأثير على المدى المتوسط على اعتبار أن تونس شريك أساسي للاتحاد الأوروبي واقتصادها مرتبط به، فضلا عن تأثيره على الدينار التونسي،لذلك على تونس أن لا تخسر موقعها في السوق البريطانية، ويجب أن تتفاوض من جديد مع بريطانيا في مجال التجارة الخارجية والصادرات في جال خروجها من الاتحاد.

أما فيما يتعلق بليبيا فقد يؤدي الخروج إلى تراجع دورها في الملفات الإقليمية،فالسياسة الخارجية البريطانية تتراجع في التعامل مع الملف الليبي.

أما موريتانيا فقد عبرت عن قلقها من انسحاب بريطانيا رغم قلة الاستثمارات ولمبادلات التجارية بين البلدين،لكن بما أن الاتحاد هو الشريك الاقتصادي الأول لموريتانيا فان الخروج سيؤثر على علاقاته الاقتصادية[1].

**ب -تأثيرات البريكست على بلدان مجلس التعاون الخليجي:** بالنسبة لبلدان مجلس، التعاون الخليجي، فإن انخفاض الجنيه الإسترليني سيدفع نحو زيادة الاستثمارات في بريطانيا، وأن خروج بريطانيا كبلد مستقر بمتوسط بطالة 5%، وصاحب تقليد راسخ في المعاملات المصرفية، سينعكس سلبا على الأسواق والبورصات العالمية والشركات الصغرى والمتوسطة بالخصوص بدرجة أكبر. ولنا في هذه التداعيات أثر لاحقا للإعلان عن نتائج التصويت الذي أدى إلى انخفاض أسعار النفط ب6% في الساعات الأولى لنتائج البريكست، وا ن تكرر هذا الأمر خلال فترة المفاوضات البريطانية الأوروبية فسيزيد من تراجع الإيرادات الريعية الخليجية، وبالتالي سيؤثر سلبا على تداولات الأسهم في بورصاتها.

[1] - مصطفى دينا، **بريطانيا في مفترق طرق. سيناريوهات الخروج من الاتحاد الأوروبي**، مجلة الإتحاد ع17، الإمارات، ص 66.

يبلغ حجم التجارة بين بريطانيا والبلدان الخليجية 18 مليار جنيه إسترليني، مقابل واردات ب17.9 مليار جنيه إسترليني، مما يبرز القيمة السوقية للمنتجات الخليجية في بريطانيا، التي إن أصابها "ركودا بريكسيتيا" سيتراجع الطلب عليها بشكل مباشر. ولكن لا تبدو حاليا مؤشرات تأثير واضح حاليا، خصوصا مع توفر عوامل جذب كثيرة في بريطانيا للأسواق الخليجية واحتمال ظهور تأثيرات على المدى المتوسط، خصوصا بعد وضع القوانين المنظمة للسوق الأوروبية.

أن دول الخليج تمثل السوق الخامسة لصادرات الاتحاد الأوروبي، الذي يعد الشريك التجاري الأول لها.وبالنسبة لبريطانيا، تصدر بلدان مجلس التعاون الخليجي إليها النفط والغاز ومواد ذات صلة وتستورد منها تشكيلة واسعة من السلع المصنعة والخدمات، ومن ثم فإن توثيق العلاقات التجارية في مجالات الصناعة والطاقات المتجددة والنظيفة لمرحلة ما بعد النفط أمر لا غنى عنه.

ولا شك أن معرفة المتغيرات الناتجة عن البريكست سيخدم الموقف التفاوضي لدول مجلس التعاون الخليجي ويعظم استفادتها منها، لجهة الحصول على ترتيبات تفاضلية، لما بعد الخروج الرسمي من الاتحاد (أخذا بعين الاعتبار أن بريطانيا غير مخولة حاليا للتوقيع على اتفاق تجارة لكونها مازالت عضوا في الاتحاد). علاوة على التجارة التي تعد إحدى ركائز العلاقات الخليجية الأوروبية هناك مجالات لا تقل أهمية وجديرة بالتطوير ومنها النقل (اتفاق السماء المفتوحة) والتكنولوجيا والطاقة والزراعة وبناء المدن الذكية، في ضوء التقدم العلمي لدول الاتحاد وبريطانيا وحاجة دول المجلس لتطوير إمكاناتها الاقتصادية وا إدارة ثرواتها المائية وفق سياسة " أمن مائي" أكثر ترشيدا، وتحقيق تنمية مستدامة قوامها اقتصاد المعرفة. لا يأتي تفاؤلنا بالنسبة لمستقبل لعلاقات الخليجية الأوروبية من فراغ، بقدر ما هو نتاج استنتاج لوجود آفاق لتعاون مستقبلي أكثر تقاربا وتكافئا ، ترتيبا على تعامل دول المجلس ككتلة مع الاتحاد وما يعطيه ذلك من ثقل في تفاوضه، فضلا عما قطعته أغلب بلدانه من أشواط كبيرة في التنمية لا رجعة فيها، مع توافر الإمكانات والموارد الطاقية والإرادة السياسية لتحويل عوائد الريع إلى اقتصاد متنوع لإنجاح مرحلة ما بعد النفط وتقوية الروابط القائمة مع الاتحاد الأوروبي على شتى الأصعدة[1].

[1] - مصطفى دينا، المرجع نفسه، ص67.

**ج- تأثيرات الخروج البريطاني على الو.م:**

ترتبط الدولتان بعلاقات وطيدة في مجالات عدة، أخذت تتأرجح مؤخرا بفعل بعض الأزمات في منطقة الشرق الأوسط تحديدا، وما جعل قلق أمريكا يتصاعد خلال الفترة الماضية، مطلقة العديد من تنظر الولايات المتحدة إلى الانسحاب من الاتحاد على أنه يحمل في طياته تداعيات جيوسياسية محتملة أوسع نطاقا، بخاصة وأن بريطانيا تعد شريكا حيويا مع أمريكا عبر الأطلسي، ولطالما كانت الوسيط تكمن الخشية الأمريكية أيضا في الاعتقاد بأن بريطانيا ستحرم بشدة، إذا وجدت نفسها وحيدة في العالم، تتفاوض على معاهدة تجارية معها، وهو ما يعني إهمالها في أي اتفاقية مستقبلا، فضلا عن حالة عدم الاستقرار التي ستحدث داخل الاتحاد. التحذيرات حيال تمسك بريطانيا؛ هي الآثار المترتبة على ذلك. الأبرز لخلافات الولايات المتحدة مع بعض دول أوروبا.

ومع أن العلاقات تشهد تأرجحا بين البلدين في الآونة الأخيرة، على صعيد التطورات الجارية في الشرق الأوسط، إلا أن بريطانيا ستبقى الحليف الإستراتيجي الأقوى للولايات المتحدة الأمريكية في أوروبا. ويعود التمسك الأمريكي ببقاء بريطانيا في الاتحاد الأوروبي، إلى مواقف بريطانيا المساند للولايات المتحدة، بخاصة في مفاوضات بروكسل، وقد نجحت في إقناع الاتحاد الأوروبي بضرورة التحالف مع واشنطن في فرض عقوبات على روسيا عام 2014، وكذا في الحرب المعلنة على التنظيمات الإرهابية مع الاتحاد بالإضافة إلى الخشية من حدوث أزمة مالية قد تعصف بالاقتصاد العالمي، على غرار ما جرى عام 2008، وتؤدي مجددا إلى تفكك الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي يجعل أمريكا تحقق تحالفا . الأوروبي في العديد من القضايا ولو خرجت بريطانيا من الاتحاد.

احتياج أمريكا للحليف الأقوى لها في الاتحاد، بريطانيا، لتقليل الرغبة من تعزيز النفوذ الألماني أكثر مما هو عليه الآن، الأمر الذي قد يؤدي إلى اعتبار الاتحاد أقل استعدادا وقدرة على العمل بوصفه كيانا على الساحة العالمية.

لقد دأبت الولايات المتحدة على الاعتقاد بأن بريطانيا تعد طرفا حيويا لشراكة عبر الأطلسي. وعندما تكون العلاقات متوترة بين أوروبا والولايات المتحدة، تسمع صناع السياسة الأمريكيين يتحدثون عن

قدرة بريطانيا على لعب دور وسيط ونقل رسائل إلى بروكسل، مثلا، ربما يساور واشنطن قلق بشأن توصيلها مباشرة[1].

وتعني هذه "العلاقة الخاصة" أن هناك تبادل غير مسبوق لمعلومات استخباراتية وتعاون في مجال الدفاع. كما يوجد نحو 800 جندي بريطاني في أمريكا يخدمون في جميع أفرع الجيش الأمريكي.

وعلى الصعيد التجاري، يعتقد الأمريكيون أن بريطانيا ستحرم بشدة إذا وجدت نفسها وحيدة في العالم تتفاوض على معاهدة تجارية مع الولايات المتحدة. وكما قال الرئيس الأمريكي في تصريح مثير للجدل عندما كان في لندن أن بريطانيا ستكون في آخر الطابور في أي اتفاق في المستقبل.

وتناولت غالبية الصحف والمراكز البحثية الأمريكية، التأثيرات الاقتصادية لخروج بريطانيا من العباءة الأوروبية، في الأسبوع الذي سبق الاستفتاء، فحذرت صحيفة « واشنطن بوست »، السبت الماضي، من أن رحيل بريطانيا قد يرسل موجات صدمة للولايات المتحدة، والاقتصاد العالمي، حيث أن القرار يهدد أكثر من تريليون دولار من الاستثمارات التجارية مع واشنطن.

وأوضحت الصحيفة، أن القرار « يحمل تداعيات ضخمة للمشروعات الأمريكية التي يعمل بها أكثر من مليون شخص في بريطانيا، خاصة أن واشنطن أكبر مستثمر في بريطانيا، وتعتبرها الكثير من الشركات بوابة التجارة الحرة مع 28 دولة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.[2]

[1] - مصطفى دينا، المرجع نفسه، ص 68.

[2] - مصطفى دينا، المرجع نفسه، ص 69.

## المبحث الثاني: الأفاق المستقبلية للعلاقات البريطانية الأوروبية.

### المطلب الأول: العلاقات البريطانية بعد الخروج من البريكست

تنخرط الحكومة البريطانية وسلطات الاتحاد الأوروبي في بروكسل في مفاوضات مستمرة منذ الاستفتاء البريطاني على الخروج من الاتحاد الأوروبي «بريكست» يوم 23 يونيو (حزيران) 2016. وبينما توحي معظم التقارير الإعلامية من الجانبين بأنهما لم يحرزا أي تقدم يذكر، فإنهما اتفقا على ثلاث قضايا عالقة على الأقل:

إن أي الالتزامات المالية البريطانية التي وافقت لندن مسبقاً على تسديدها، سواء تعلقت بمساهمتها في الميزانية الأوروبية لعام 2019، أو بالمشروعات التي التزمت بالمساهمة في تمويلها. وبعد شهور من الجدال حول قيمة هذه الفاتورة، وتداول مبالغ تصل إلى 90 مليار جنيه إسترليني، اتفق الطرفان على 39 مليار جنيه (52 مليار دولار). والثانية، تتعلق بضمان حقوق المواطنين البريطانيين المقيمين في دول الاتحاد الأوروبي (1.22 مليون في 2017(، والأوروبيين المقيمين في بريطانيا (3.8 مليون). والثالثة، فتتصل بفترة انتقالية تتيح لبريطانيا البقاء في السوق الموحدة حتى ديسمبر (كانون الأول 2020)

في المقابل، ما زال المفاوضون، من الجهتين، يحاولون التوصل إلى صيغة مرضية حول العلاقة التجارية التي ستجمع لندن بالاتحاد بعد تخليها عن عضويته، فضلاً عن دور محكمة العدل الأوروبيةولعلّ القضية التي تطرح التحدي الأكبر في هذا الإطار هي تلك المتعلقة بمصير الحدود الفاصلة بين أيرلندا الشمالية وجمهورية أيرلندا. ذلك أن الجانبين يريدان حدوداً مفتوحة، لكنهما يختلفان على كيفية تنفيذ ذلك[1].

وتوضح الوثيقة، التي تداولها مسؤولون في الحكومة البريطانية، أن ايرلندا الشمالية ستفقد قدرتها على استخدام إمدادات الكهرباء من جمهورية ايرلندا .ويعود ذلك، وفق «الغارديان»، إلى أن أيرلندا الشمالية قد تفقد عضويتها في »سوق الكهرباء الموحدة» التي تجمعها بأيرلندا منذ عقد من

[1]- **ما مستقبل خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي**، مقالة من يرور نيوز، شوهد بتاريخ 2022/04/16، رابط المقال: https://arabic.euronews.com/2020/12/31/will-brexit-contribute-to-european-integration

الزمن. أما دور محكمة العدل الأوروبية، فإنه يطرح جدلاً من نوع آخر؛ إذ إن أساس الحملة البريطانية للخروج من الاتحاد قام على شعار «استعادة السيطرة» ورفض أي »تدخل أوروبي في الشؤون البريطانية». لكن بقاء لندن جزءاً من الوكالة الأوروبية لسلامة الطيران أو الاتفاق الأوروبي على مذكرات التوقيف، أو حتى وكالة الأدوية الأوروبية، يحتم عليها قبول سلطة المحكمة الموجودة في لوكسمبورغ.

وفي حال خروج بريطانيا دون اتفاق و إذا فشلت المفاوضات الأوروبية – البريطانية خلال الأشهر المقبلة، فإن بريطانيا ستخرج من الاتحاد الأوروبي من دون اتفاق في مارس 2019. أي أنها ستغادر السوق المشتركة وتوقف الاعتراف والعمل بالقوانين الأوروبية، بينما ستعامل الهيئات الأوروبية في بروكسل بريطانيا كأي دولة ثالثة لا تجمعها بها أي اتفاقيات من أي نوع. بمعنى آخر، فإن الاتحاد الأوروبي سيفرض رسوماً وا إجراءات جمركية على السلع والخدمات البريطانية، فضلاً عن معاييره الصحية المعقدة. وستتسبب الحواجز الجمركية وغير الجمركية الجديدة في ازدحام وساعات انتظار طويلة في المطارات والموانئ، وقد تؤدي إلى تراكم السلع التي تصدرها بريطانيا إلى الاتحاد الأوروبي بانتظار مراقبتها؛ ما سيضاعف كلفة التصدير والاستيراد لدى الجانبين.

وفي حين يبحث رجال الأعمال والشركات الناشطة في مجال التصدير والاستيراد على سبل تخفيف الخسائر،ففي إطار الاتحاد الأوروبي، تستفيد بريطانيا من السوق الأوروبية الموحدة للوصول إلى ملايين المستهلكين في 27 دولة، من دون طلب ترخيص من كل دولة على حدة[1].

كما أن أبرز المستفيدين مما يسمى في عالم المال بـ«حقوق جواز السفر هو القطاع المصرفي الذي يمثل نحو 6 في المائة من إجمالي الناتج المحلي، وسيكون من بين أكثر القطاعات التي ستتأثر سلباً من »بريكست دون اتفاق جدير بالذكر، أن بريطانيا لن تكون الخاسر الوحيد من »بريكست دون اتفاق». ذلك أن خروج لندن يهدد فرص تسديدها مستحقاتها المالية المتبقية، التي تقدر بـ39 مليار جنيه. سيتسبب ذلك في نقص حاد في الميزانية الأوروبية، بينما ستستخدم بريطانيا هذا المبلغ لدعم

[1]- **ما مستقبل خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي**، المرجع نفسه.

نظام الصحة (أحد وعود حملة الخروج)، أو لدعم أكثر المتضررين من «بريكست»، مثل المزارعين. وفي هذه الأجواء، يستبعد أن تصل لندن وبروكسل إلى اتفاق تجاري حتى على المدى الطويل؛ ما سيضاعف العواقب الاقتصادية على الجانبين، وبالتالي، قد يشجع الاتحاد الأوروبي على التنازل عن جزء من «فاتورة الطلاق»، وبريطانيا على الموافقة على تسديد مستحقاتها[1].

في أي حال، لتفادي «سيناريو» قلق الأسواق وانهيار العملة البريطانية غداة «بريكست»، عينت الحكومة البريطانية آلاف الموظفين للمساعدة في التخطيط لانتقال سلس بعد انتهاء عضوية لندن في الاتحاد الأوروبي، كما خصصت مبلغ 3 مليارات دولار لتمويل تكاليف الخروج. وبدأ البرلمان البريطاني في نقل الإطار التشريعي الأوروبي إلى القانون البريطاني، بينما تبحث الحكومة عن سبل الحفاظ على التمويل الأوروبي لبعض المشروعات البريطانية، أو الاستعاضة عنه بتمويل بريطاني قبل انتهاء الفترة الانتقالية. إلا أن الأهم من ذلك هي الجهود التي تبذلها لندن لطمأنة قطاع الأعمال؛ إذ نشرت سلسلة مذكرات تفسيرية وتوجيهات للمؤسسات والشركات والأفراد لمواكبة التغييرات التي قد تطرأ بعد خروج دون اتفاق. لكن، رغم تحضيرات الحكومة البريطانية، فإن الأزمة السياسية التي تعاني منها النخبة السياسية الحاكمة تحول دون طمانينة الأسواق.

من ناحية أخرى،خرجت رئيسة الوزراء البريطانية تيريزا ماي بخطة أعلنت أنها ستؤطر «علاقتنا مع الاتحاد الأوروبي». واعتبرت أن الخطة التي صاغتها مع أعضاء من حكومتها في المقر الريفي لرئاسة الوزراء ببلدة تشيكرز، تحمي الوظائف البريطانية وتحترم نتيجة الاستفتاء. لكن سرعان ما تبين أن الخطة لم تلق قبولاً لدى أبرز المؤيدين والداعين لـ«بريكست» داخل حكومتها، ولدى قادة الدول الأوروبية الذين اعتبروها «انتقائية لصالح لندن»، ودفعت الخطة التي حملت اسم «تشيكرز»، وزيري الخارجية بوريس جونسون وشؤون الخروج ديفيد ديفيس إلى الاستقالة من منصبيهما، وا إطلاق حملة ضغوط قد تؤدي إلى عزل ماي قبل «بريكست». أما قادة الاتحاد الأوروبي، فقد عبروا عن رفضهم «خطة تشيكرز «خلال اجتماعهم في سالزبورغ بالنمسا الأسبوع الماضي، وطالبوا بإعداد

[1] - **بريطانيا تخرج منقسمة من أوروبا**، مقالة من رويترز، شوهد بتاريخ، 2022/04/20، رابط المقال:
https://www.reuters.com/article/britain-eu-mn6-idARAKBN2950TM

اقتراح بديل في قمة بحلول منتصف أكتوبر.الخدمات، مع تنص خطة ماي على أن تطبق بريطانيا قوانين الاتحاد الأوروبي على السلع، لكن ليس على الاحتفاظ بحرية إبرام اتفاقياتها التجار ية مع دول من خارج الاتحاد. لكنها ترفض حرية التنقل بين بلادها ودول الاتحاد الأوروبي. وأكدت ماي، أن «ما من خطة أخرى» تحمي الوظائف وتحقق وعود انتخابات 2016 لـ«بريكست» وتتجنب حدوداً فعلية بين آيرلندا الشمالية وجمهورية أيرلندا وقالت ماي أيضاً، إنه بينما تضع بريطانيا حداً لحرية تنقل العمال من الاتحاد الأوروبي بعد الخروج، ستواصل السماح للشركات والجامعات «بأن تجذب من هم الأذكى والأفضل.

في المقابل، لم يخف السياسيون الأوروبيون في سالزبورغ استياءهم من »الانتقائية البريطانية». وعبر وزير المالية الفرنسي، برونو لومير، بأوضح العبارات عن الرفض الأوروبي لـ«خطة تشيكرز». وقال - وفق موقع «بلومبيرغ «الإخباري، إن خطة ماي تهدد بـ«نهاية أوروبا» إذا اعتمدت. وأوضح أن «ما يهمنا أكثر من مستقبل المملكة المتحدة هو مستقبل الاتحاد الأوروبي . وبالتالي، فإننا لن نتخذ أي قرار قد يضعف.[1]

مستقبل الاتحاد. وأضاف لومير، أن مقترح تشيكرز ينتهك خطوطا حمراء كثيرة. نطالب باتفاق متكامل، وليس (خطة) حول البضائع فحسب». وبدأ أن لومير يتحدث من منطلق أن الموافقة على «خطة تشيكرز» قد تشكل سابقة مفادها أن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تستطيع الخروج من الاتحاد والتخلي عن التزاماتها، دون فقدان أي من مميزات السوق الاقتصادية الموحدة.

بدورها، اعتبرت المستشارة الألمانية أنغيلا ميركل هذا الأسبوع أن لندن لم تعبر بعد عن موقف واضح يتعلق بمستقبل علاقاتها بالاتحاد الأوروبي بعد «بريكست .«وأشارت إلى أن الفترة المتبقية ليست سوى «ستة إلى ثمانية أسابيع» للتوصل إلى اتفاق. وتابعت الزعيمة الألمانية في برلين «أمامنا ستة إلى ثمانية أسابيع من العمل الشاق جدا، وبعدها يتعين اتخاذ قرارات سياسية. وهذا رهن إلى حد كبير بما تريده بريطانيا فعلاً، وهذه النقطة ليست واضحة كثيراً ». ثم أضافت «يتعين علي أيضاً أن أقولها: لا يمكننا الانتماء إلى جزء من السوق الموحدة وليس إلى ثلاثة أجزاء أخرى»، في تلميح

[1]- **بريطانيا تخرج منقسمة من أوروبا**، المرجع نفسه.

لعرض ماي في خطتها إقامة منطقة للتبادل الحر للسلع الصناعية والمنتجات الزراعية، لكن ليس للخدمات والأشخاص.

في الأيام القليلة التي أعقبت قمة سالزبورغ، أكدت ماي ووزراؤها تمسكهم بـ«خطة تشيكرز». وقالت في بيان متلفز من مقر الحكومة ب«داوننغ ستريت»، إن المباحثات وصلت إلى «طريق مسدود» قبل ستة أشهر من موعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وأسابيع فقط من الموعد الأقصى لإبرام اتفاق ينظم عملية الخروج، محملة بروكسل المسؤولية. وأردفت «طوال هذه العملية، تعاملت مع الاتحاد الأوروبي بكل احترام. لكن المملكة المتحدة تتوقع معاملة بالمثل .والتوصل إلى علاقات جيدة بنهاية هذه العملية يتوقف على ذلك». ومن جانبه، قال دومينيك راب، وزير الدولة لشؤون الخروج، إن بلاده لن «تنتقل من خطة إلى أخرى كفراشة دبلوماسية. سنتمسك بخطتنا، ونضغط على الاتحاد الأوروبي لمعاملتنا باحترام[1]»

في غضون ذلك، برزت خطة موازية لـ«خطة تشيكرز»، يدعمها وزير الخروج السابق ديفيد ديفيس، والنائب المحافظ المثير للجدل جاكوب ريس موغ. وأصبحت الخطة البديلة تعرف باسم «الخيار الكندي المحسن». وتنص الخطة، التي روج لها النائبان البارزان هذا الأسبوع في لندن، على «اتفاق تجارة حرة محسن» مع الاتحاد الأوروبي بعد «بريكست»، شبيه باتفاق كندا، وفق ما نقلته شبكة «سكاي نيوز». ويقوم اتفاق التجارة الحرة، المعروف بـ«الاتفاقية الاقتصادية والتجارية الشاملة»، الذي تفاوضت عليه أوتاوا مع بروكسل لمدة سبع سنوات، على إزاحة معظم الرسوم الجمركية المفروضة على البضائع، وبعض المفروضة على الخدمات. ويستثني الاتفاق بعض المواد الغذائية «الحساسة»، على غرار البيض والدواجن، كما تطالب بروكسل كندا بالامتثال لمعاييرها دون المساهمة في صياغتها أو التصويت عليها، فضلاً عن توضيح مصدر تصنيع البضائع المصدرة؛ ما يعيق أو يؤخر عملية التصدير، لكن تحت هذا الخيار، قد تواجه المصارف البريطانية عوائق للوصول إلى السوق الأوروبية. وسبق أن رفضت رئيسة الوزراء، في خطاب ألقته بفلورنسا في إيطاليا قبل أشهر هذا

[1]- **بريطانيا تخرج منقسمة من أوروبا**، المرجع نفسه.

الخيار، معتبرة أن «بريطانيا قادرة على التوصل لاتفاق أحسن من ذلك». كذلك انتقدت ماي تداعيات هذه الخطة المحتملة على الحدود بين آيرلندا وأيرلندا الشمالية.

إن المملكة المتحدة ترمي إلى تأسيس علاقات خاصة جديدة بينها وبين الاتحاد الأوروبي بشأن السياسة الخارجية والأمنية في أعقاب خروجها من الاتحاد؛ لتفسح المجال إلى المبادرات المشتركة معه والفعاليات حول القضايا ذات الاهتمام المشترك.

من أجل المساعدة في ردم الهوة في التمثيل الدبلوماسي الناجمة عن خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، ستحتاج المملكة المتحدة إلى زيادة الاستثمار في التمثيل الدبلوماسي في العلاقات الثنائية وعبر الحكومة البريطانية في العواصم الأوروبية الأخرى.

بحلول عام 2019 على أبعد تقدير، هناك احتمال كبير أن المملكة المتحدة لن تكون عضواً في الاتحاد الأوروبي، وأن ثمن مزيد من السيطرة الوطنية على أدوات السياسة الخارجية - على سبيل المثال فيما يتعلق بالدبلوماسية الاقتصادية -سيكون بشكل انحسار كبير في التأثير على السياسات الخارجية الأوروبية المشتركة.

إن مغادرة المملكة المتحدة الاتحاد الأوروبي سيعمق النمط الأخير صوب سياسة أمنية تركز على المصلحةالوطنية، والأثر التراكمي سيكون سياسة خارجية وأمنية تختلف جذرياً في التركيز مما كان عليه الأمر في أوج النزعة الدولية لبلير/براون في العقد الذي تلا العام 1997[1].

## المطلب الثاني : مرحلة ما بعد 2019

بعد الهزيمة الثالثة لاتفاق بريكست الذي توصلت إليه رئيسة الوزراء البريطانية تيريزا ماي مع قادة الاتحاد الأوروبي، باتت خيارات المملكة المتحدة دقيقة .في ما يأتي السيناريوهات التي من الممكن أن تشهدها البلاد. فالسيناريوهات عبارة عن مجموعة من الفرضيات التي تهدف إلى فهم تطور نسق الظاهرة وعن مستقبل الاتحاد الأوروبي وبريطانيا عقب خروجها.

[1] - **ماذا ينتظر بريطانيا بعد الإتحاد الأوروبي**، مقالة من العين، شوهد بتاريخ 2022/04/29، رابط المقال: https://al-ain.com/article/what-awaits-britain-after-european-union

**السيناريو الإتجاهي:** وهو السيناريو الذي يفترض استمرار الوضع الحالي وسيطرته على تطور الأوضاع في المستقبل، و يتعلق باستمرار الأوضاع الراهنة من حيث ماتحمله من تفاؤل أو تشاؤم مع العجز في التغيير.

وهذا السيناريو يرجح استمرار التجربة التكاملية الأوروبية على حالها رغم الخروج البريطاني والسير نحو الحفاظ على الوحدة والعلاقات بين الدول الأعضاء،مع التركيز والاهتمام بإصلاح ومعالجة المشكلات السائدة في المنظومة الأوروبية،والعمل بالقوانين والتشريعات المنظمة لحركة التجارة بين بريطانيا والاتحاد واستمرارية التعاون في مجالات الهجرة والأمن والدفاع.

حيث يكون هذا الخروج غير منضبط، ويتوقع تمديد طلب الخروج لعامين على الأقل حينما يبقى الوضع كما هو عليه أي ستظل بريطانيا جزءا من الاتحاد وملتزمة بكافة قوانينه إلى أن يتم الفصل وتنفيذ القرار. ويقوم هذا السيناريو إلى طلب ماي لمهلة إضافية من عدة أسابيع لدخول البريكست حيز التنفيذ وهذه المهلة تسمى التمديد التقني.

بإمكان بريطانيا أن تطلب من الاتحاد الأوروبي، قبل 12 أبريل، إرجاء طويلاً لبريكست، وهذا ما يعني خوضها الانتخابات الأوروبية في مايو (أيار) المقبل،وكانت المفوضية الأوروبية أوصت قادة الاتحاد بأن يمتد الإرجاء الجديد حتى نهاية العام 2019 على أقرب تقدير، توفيراً للوقت الكافي من أجل العمل على تغيير إستراتيجية بريكست، ومن شأن إرجاء من هذا النوع إتاحة خيارات أخرى، مثل إجراء انتخابات عامة أو ربما إجراء استفتاء ثان، علماً أن النواب سبق أن رفضوا ثمانية بدائل للاتفاق ، شملت الخروج من الاتحاد الأوروبي من دون اتفاق، والبقاء في الاتحاد الجمركي الأوروبي، وعدم المغادرة، وتنظيم استفتاء بشأن اتفاق الخروج الذي سيجري تبنيه[1].

السيناريو الإصلاحيويتعلق بتكييف وا إدخال بعض الإصلاحات بقصد الوصول بالاتجاهات فان هذا سلليناريو يركز على حدوث تغيرات وا إصلاحات على الوضعية الحالية للظاهرة موضوع الدراسة.وهذه الإصلاحات الكمية والنوعية قد تحدث ترتيبا جديدا في أهمية المتغيرات المتحكمة في تطور الظاهرة. الحالية نحو انسجام أكثر من اجل انجاز حد أدنى من الأهداف المتفائلة.

[1]- **ماذا ينتظر بريطانيا بعد الإتحاد الأوروبي**، المرجع نفسه.

إن خروج بريطانيا لا يعني انهيار الاتحاد أو تفككه رغم التحديات المختلفة التي سيواجهها إلا أنه سيشهد آفاق جديدة وذلك من خلال اتخاذ دول الاتحاد حلولا نشان المجالات التي تحتل الأولوية في التعاون والمصالح وان تخرج بريطانيا لابد لها من عقد اتفاقيات تجارية متعددة. السيناريو الثوري أو سيناريو الانقلاب : الذي يرفض البقاء على الوضع القائم أو إدخال بعض التعديلات أو الإصلاحات على الظاهرة المدروسة بل يذهب إلى أبعد من ذلك،حيث يركز على فكرة التغيير الجذري العميق. إن الخروج البريطاني هو تهديد للمشروع الوحدوي الأوروبي بأكمله سواء على الاتحاد أو الدول الأعضاء وعلى بريطانيا نفسها ما يمكن أن يؤدي ذلك إلى مصير يخل بالأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية في علاقاتها مع الاتحاد ومع علاقاتها الدولية. وقضية الانفصال البريطاني من الكتلة الأوروبية سيفتح أبواب العداوة والتعقيد خاصة فيما يتعلق بتسوية المسائل المتعلقة بالميزانية الأوروبية وكذا المسائل الأمنية التي ستعرف تعقيدا وتخلف أثارا تمس الأمن والاستقرار.

لم يستطع مجلس العموم أن يتفق على حل معين قبل 12 أبريل (نيسان) المقبل، فسيتحول هذا التاريخ تلقائياً إلى يوم مغادرة المملكة من الاتحاد الأوروبي من دون اتفاق. من شأن ذلك أن يحدث صدمات اقتصادية في بريطانيا والاتحاد الأوروبي، ومن شأن ذلك أن يتسبب بتشكل طوابير طويلة عند نقاط العبور، على الرغم من الاستعدادات المعلنة لمواجهة هذه المخاطر. على الرغم من إعلان الاتحاد إكمال استعداداته كافة لهذا الاحتمال، الذي وصفته المفوضية الأوروبية، بعيد التصويت الثالث، بأنه الخيار الأكثر ترجيحاً[1].

ولم تستبعد ماي هذا الاحتمال، مع العلم أن النواب صوتوا سابقاً ضد أي خروج من التكتل بلا اتفاق .. إذا استمرت حال المراوحة بين الحكومة والبرلمان، فمن الممكن أن تشكل الدعوة إلى انتخابات عامة مخرجاً للأزمة،وهذا يعني تأجيل حتمي لعملية المغادرة، على أن ينظر فيها لاحقاً في ضوء نتائج الاقتراع. ويتطلب هذا الأمر حجب النواب الثقة عن الحكومة أو دعوة من رئيسة الوزراء. وقد تقرر الانتخابات تغييراً في البرلمان، وتالياً إنتاج غالبية حكومية جديدة، يكون موقعها أكثر قوة من الحكومة

[1] - **الإتحاد الأوروبي وماذا بعد البريكست**، مقالة من الجزيرة نت، شوهد بتاريخ 2022/04/03، رابط المقال: https://www.aljazeera.net/news/politics/2020/2/8

الحالية، وبعيد إعلان النتيجة، دعا زعيم حزب العمال المعارض جيريمي كورين إلى إجراء انتخابات عامة يقرر الشعب من خلالها مستقبل البلاد، قائلاً "على ماي الرحيل الآن". يبقى من غير المرجح أن يطلب المحافظون إجراء انتخابات حالياً، إذ بحوزتهم الآن رئيسة حكومة منتمية إلى الحزب.

في النهاية، لايزال اتجاه الأمور غامضاً، خصوصاً أن إمكان توصل نواب الحزبين الرئيسين إلى إجماع على كيفية تحقيق بريكست، يبدو حتى الآن أمراً صعب المنال[1].

[1]- **الإتحاد الأوروبي وماذا بعد البريكست**، المرجع نفسه.

انعكست نتائج الاستفتاء البريطاني على المنظومة الأوروبية حيث أثر ذلك على بريطانيا نفسها وتخوف من حدوث انقسامات داخل المملكة، وكان التأثير الخارجي على الوحدة الأوروبية بصورة واضحة في الجوانب الاقتصادية والسياسية ولم امتد التأثير إلى معظم دول العالم التي لها مصالح مشتركة المتحدة،واعتمدت بريطانيا البحث عن الحلول المناسبة ومحاولة إقناع الاتحاد بانسحابها من الاتحاد وفق شروطها التي تمليها وتراها مناسبة لها، وعرفت المملكة سيناريوهات عديدة جعلت الأوضاع تعرف حالة من المملكة مع عدم الاتفاق والوصول لحلول واضحة ومؤكدة.

# الخاتمة

تعتبر التجربة التكاملية الأوروبية من انجح التكتلات الإقليمية وأكبر تغيير في الساحة الدولية من حيث التماسك والاندماج وذلك لتحقيق أهدافها الاقتصادية والسياسية والأمنية،إلا أن قرار خروج بريطانيا شكل هاجسا للمجموعة التكاملية الأوروبية واحدث تغيرات وتأثيرات مست المنظومة الأوروبية والعالم ككل فكان حدث انفصال بريطانيا من الاتحاد الأوروبي له وقع واثر واضح على الساحة الدولية والأوروبية على وجه الخصوص حيث لعب استفتاء الخروج البريطاني على زرع الشكوك والخوف من تنقل عدوى الاستفتاءات داخل الوحدة الأوروبية ورغبة الدول في الانسحاب منه وكان انسحاب بريطانيا متوقع ومحتمل لان دخولها جاء متأخرا وكذا الاستفتاء لم يكن الأول بل سبقه استفتاء 1975 الذي جاء بعد عامين من انضمامها للاتحاد، فبقي هاجس الشك نحوها مترقع ومنتظر في أي لحظة نظرا لتمسكها بعملتها وعدم دخولها قضاء شنجن كلها مؤشرات توحي بإمكانية الانفصال البريطاني من الوحدة الأوروبية واعتبار الانفصال منعر ج حاسم ومؤثر على سيرورة التجربة التكاملية الأوروبية نظرا لتأثيراته عليه، إذ يعتبر الاستفتاء نقطة بداية لتفكك الوحدة الأوروبية ككتلة واحدة وتراجع دوره، وقد احدث الاستفتاء كذلك زعزعة داخل بريطاني في حد ذاتها ما جعل بعض التوقعات التي تؤول إلى تفكك المملكة في حال إصرار الاسكتلنديين الاستقلال عن بريطانيا وكذا ايرلندا هذا كله يؤدي إلى تصاعد وتيرة التيارات الانفصالية داخل أوروبا هذا ما ادي بالاتحاد إلى الجهد والعمل على تخطي الوضع ومحاولة الحفاظ على المصالح المشتركة الاقتصادية والأمنية في ظل كل التهديدات التي تحيط بالوحدة الأوروبية.

يمكن أن نخلص من خلال هذه الدراسة إلى أن تفكك الاتحاد الأوروبي أمرا وارد في ظل قرار انسحاب بريطانيا والسيناريوهات المحتملة، فالخروج المملكة المتحدة تأثيرات بالغة على الوحدة التكاملية الأوروبية بعد مرور المشروع على الكثير من المحطات التأسيسية أين جاء الخروج كضربة قوية للوحدة التكاملية وتعد نظريات الاندماج أخفقت في بعض جوانبها في ظل الخروج البريطاني.

وقد خلصت الدراسة إلى :

- ✓ الدخول البريطاني المتأخر ورفض بريطانيا الانصهار التام في الاتحاد الأوروبي يؤدي إلى إمكانية الانفصال البريطاني.

- ✓ من الممكن لبريطانيا أن تخرج من الاتحاد الأوروبي لكن من الصعب أن تتخلى عن السوق الأوروبية الموحدة وعليها أن تجد صيغة مناسبة لهذه العلاقة،
- ✓ إن الخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي تداعيات سياسية مباشرة وتداعيات مستقبلية أخطرها هو تفكك المملكة في ظل إصرار مقاطعات اسكتلندا وايرلندا بالانفصال عن المملكة المتحدة واحتمالية حدوث نزاع مع اسبانيا حول جبل طارق ونزاع الأرجنتين حول جزر فوكلاند.
- ✓ فقدت بريطانيا جزا من مكانتها الدولية وأدوات تأثيرها على نطاق حيزها الجغرافي
- ✓ الاتحاد الأوروبي فقد التوازن وفقد قوة نووية صاحبة مقعد دائم في مجلس الأمن.
- ✓ الخروج البريطاني يشكل هاجس للكتلة الأوروبية وبالتالي خلق حالة من الخوف والشك وعدم الثقة بين الدول الأعضاء مما سينقل عدوى الاستفتاءات للمطالبة بالانفصال. * الاتحاد الأوروبي يوافق على منح بريطانيا فرصة ثانية وتمديد مهلة الخروج. * من المتوقع أن يكون خروج بريطانيا ناعم يتم فيه الوصول إلى اتفاق يضمن المصالح المشتركة لبريطانيا والاتحاد الأوروبي.

=

# قائمة المصادر و المراجع

## أولا/المراجع باللغة العربية:

- **الكتب**

1) إسماعيل صبري مقلد، **نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة**، الكويت، دار ذات السلاسل، 1982.

2) إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، **الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية– عربي-إنجليزي**.

3) إكرام عبد الرحيم، **التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي**،ط1، مصر، مكتبة مدبولي،.2002

4) جيمس دورتي، روبرت بالتسجراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة وليد عبد الحي، بيروت، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، 1985

5) حمد سمير عياد،**التكامل الدولي دراسة في النظريات والتجارب**، ط1، الجزائر، شركة دار الأمة للطباعة والنشر،2013.

6) حمدوش رياض، **محاضرات في التكامل والإندماج**، قسم العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2016.

7) صبيحة بخوش، **اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية1989-2007**، ط1، عمان، الأردن، دار الحامد للنشر والتوزيع،.2011

8) عبد الله مصباح زايد، **السياسة الدولية**، بيروت، دار الرواد،2002

9) عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، ط1، الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع،2007.

10) عبد الوهاب بن خليف،**اتحاد المغرب العربي بين حسابات الساسة وطموحات الشارع**، ط1، الجزائر، دار طليطلة، 2010.

11) علي الدين هلال، جميل مطر، النظام **الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية**، بيروت, مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثالثة، 1988

12) محمد السعيد إدريس، **تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية**، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2001

13) محمود الإمام محمد، **تطور الأطر المؤسساتية للإتحاد الأوروبي**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية،1998.

14) موريس دوفرجيه، **مدخل إلى علم السياسة، ترجمة: جمال الأتاسي،سامي الدروبي**، دمشق دار دمشق للطباعة والنشر والتوزيع، دون سنة النشر.

15) نايف بن نهار،**مقدمة في علم العلاقات الدولية**، ط1، سوريا، دار عقل للنشر والتوزيع،2016.

16) نوفل احمد سعيد، **الاتحاد الأوروبي في مطلع الألفية الثالثة: الواقع والتحديات**، جامعة اليرموك، الأردن، 2018.

- **المجلات**

1) أحمد خليل، **بريطانيا والبريكسيت**، جامعة حلوان، مصر، 2020.

2) إيناس عبد الله، **ما بعد بريكست: هل تفقد "لندن" مكانتها المالية في العالم؟**، بيروت: مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 20 مايو 2019.

3) باسم راشد، الاتحاد الأوروبي أمام خطر التفكك، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، العدد، 216، 2019.

4) **بريطانيا من الاتحاد الأوروبي : التداعيات وشكل العلاقة المستقبلية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2019.

5) بيندر جون واشوود سايمون، **الاتحاد الأوروبي مقدمة** ، ترجمة: خالد غريب علي، مصر.

6) تمرابط ايمان، **رهانات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ومستقبل الوحدة الأوروبية**، مركز جيل البحث العلمي، مجلة الدراسات السياسية والعلاقات الدولية،العدد 8 يناير كانون2، 2017.

7) دويتش كارل، **تحليل العلاقات الدولية**، ترجمة: :شعبان محمد محمود شعبان، مجلة الهيئة المصرية العامة للكتاب، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ط1، 2015.

8) غربي هبة، **تداعيات الانسحاب البريطاني على المسالة الأمنية في الاتحاد الأوروبي**، ألمانيا: مجلة المركز العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ط1، 2018.

9) محمد السيد سليم، **"مفهوم الدور الإقليمي"، في: "التطورات المعاصرة لدور مصر الإقليمي"**، أوراق المؤتمر السنوي الثاني للبحوث السياسة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 30 – 31 ديسمبر 2008.

10) مصطفى دينا، **بريطانيا في مفترق طرق. سيناريوهات الخروج من الاتحاد الأوروبي**، مجلة الإتحاد ع17، الإمارات.

11) نسرين نموشي،**عوامل تعثر التكامل الإقليمي على ضوء الطروحات النظرية**، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عمار ثليجي، ع14، الأغواط، 2017، ص 139-140.

12) نوار جليل هاشم، **"خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي: دراسة في الأسباب والتداعيات"**، مجلة المستقبل العربي ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 461 ، المجلد 40 ، 2018.

- **الرسائل الجامعية:**

1) عطا الله محمد احمد أيوب، **التداعيات السياسية لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي**، رسالة ماجستير علوم سياسية كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة الأزهر، غزة، 2017.

2) كمال مقروس، **دورالمشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي في دراسة مقارنة بين التجربة المغاربية** (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، منشورة، جامعة فرحات عباس،2014.

3) لخذاري جلول، **الواقع الأمني الراهن للنظام الإقليمي الأوروبي من منظور مركب الأمن الإقليمي**، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر علوم سياسية تخصص تحليل السياسة الخارجية، جامعة زيان عاشور بالجلفة كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016-2017.

- **روابط الأنترنت:**

1) **معلومات عن بريطانيا**، مقالة من موقع بي بي سي عربي ، شوهد بتاريخ 2022/04/16، رابط المقال:

https://www.bbc.com/arabic/world-40045453

2) المملكة المتحدة، موقع معرفة، شوهد بتاريخ 2022/04/17، رابط المقال:

https://www.marefa.org/

3) المركز الديمقراطي العربي، **"السيطرة على الاعلام الانجازات الهائلة للبروباجندا للملك** ، المركز الديمقراطي العربي، شوهد بتاريخ 2022/05/16، رابط المقال:

http://democraticac.de/?p=44270

4) **تداعيات «البريكست» على سياسة بريطانيا الخارجية**، جريدة أخبار الخليج، البحرين، 06 فبراير 2020 ، على الرابط التالي:

http://www.akhbar-alkhaleej.com/news/article/1199347

5) حبريري نجلاء، **تبعات «بريكست» الاقتصادية تهدد مستقبل بريطانيا السياسي**، لندن: الشرق الأوسط، شوهد بتاريخ 2022/05/12، رباط المقال:

http://kaawsat.com/home/article

6) النيادي شافع،**تقرير عن السيناريوهات**،موسوعة التدريب والتعليم، شوهد بتاريخ 2022/05/04، رابط المقال:

edutrapedia.illaf.nrt

7) **السياسة الخارجية والأمنية للمملكة المتحدة بعد خروج من الاتحاد الأوروبي**، مركز الدراسات الإستشرافية، شوهد بتاريخ 2022/04/27، رابط المقال:

/ http://www.bayancenter.org/2017/01/2998

8) **ما مستقبل خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي**، مقالة من يرور نيوز، شوهد بتاريخ 2022/04/16، رابط المقال:

https://arabic.euronews.com/2020/12/31/will-brexit-contribute-to-european-integration

9) **بريطانيا تخرج منقسمة من أوروبا**، مقالة من رويترز، شوهد بتاريخ، 2022/04/20، رابط المقال:

https://www.reuters.com/article/britain-eu-mn6-idARAKBN2950TM

10) **ماذا ينتظر بريطانيا بعد الإتحاد الأوروبي**، مقالة من العين، شوهد بتاريخ 2022/04/29، رابط المقال:

https://al-ain.com/article/what-awaits-britain-after-european-union

11) **الإتحاد الأوروبي وماذا بعد البريكست**، مقالة من الجزيرة نت، شوهد بتاريخ 2022/04/03، رابط المقال:

https://www.aljazeera.net/news/politics/2020/2/8

## ثانيا/ المراجع باللغة الأجنبية:

1) David J. Myers, ed., **Regional Hegemons: Threat Perception and Strategic Response, Boulder**: Westview, 1991.
2) Laursen, Finn, "**Comparative Regional Economic Integration: The European and Other Processes"**, International Review of Administrative Sciences, Vol. 57, 1991..
3) **UK Economy, Office of the national statistics (ONS), vu le 15/04/2022 liens**

**www.ons.gov.uk**

4) **UK Economy, Office of the national statistics (ONS), vu le 15/04/2022 liens**

**www.ons.gov.uk**

| | |
|---|---|
| ➢ مقدمة | أ |
| ➢ الفصل الأول: مقاربة مفاهيمية ونظرية للتكامل والإندماج. | 8 |
| ✓ المبحث الأول: دراسة مفاهيمية للتكامل والإندماج. | 9 |
| المطلب الأول: مفهوم التكامل. | 9 |
| المطلب الثاني: المفاهيم ذات الصلة بالتكامل. | 10 |
| المطلب الثالث: أنواع التكامل وحالاته. | 11 |
| ✓ المبحث الثاني: النظام الإقليمي | 14 |
| المطلب الأول: مفهوم النظام الإقليمي (الإقليمية) | 14 |
| المطلب الثاني: النظام الإقليمي | 15 |
| المطلب الثالث/ وظائف النظام الإقليمي ودوره. | 15 |
| ✓ المبحث الثالث: المداخل النظرية المفسرة للتكامل والإندماج | 19 |
| ➢ الفصل الثاني: تعقيدات العلاقات البريطانية الأوروبية | 28 |
| ✓ المبحث الأول: الدراسة التعريفية ببريطانيا. | 29 |
| المطلب الأول: التعريف بمملكة بريطانيا. | 29 |
| المطلب الثاني: كرونوجيا الإنضمام البريطاني للتكتل الأوروبي. | 31 |
| ✓ المبحث الثاني: الأسباب المعلنة للخروج البريطاني من الإتحاد الاوروبي. | 34 |
| المطلب الأول: الأسباب الاقتصادية | 34 |
| المطلب الثاني: الأسباب السياسية و الأمنية | 35 |
| المطلب الثالث : الأسباب الإستراتيجية | 36 |
| المطلب الرابع: الإستفتاء البريطاني للخروج من الإتحاد الأوروبي. | 38 |

| | |
|---|---|
| ✓ المبحث الثالث: الآليات البريطانية لمرحلة ما بعد الخروج من التكتل الأوروبي | 42 |
| ➢ الفصل الثالث: مستقبل العلاقات البريطانية الأوروبية . | 48 |
| ✓ المبحث الأول : أثر الخروج البريطاني من الوحدة الأوروبية. | 49 |
| المطلب الأول : التأثيرات الداخلية | 49 |
| المطلب الثاني: التأثيرات على الاتحاد الأوروبي | 53 |
| المطلب الثالث : التأثيرات عالميا | 55 |
| ✓ المبحث الثاني: الأفاق المستقبلية للعلاقات البريطانية الأوروبية. | 60 |
| المطلب الأول: العلاقات البريطانية بعد الخروج من البريكست | 60 |
| المطلب الثاني : مرحلة ما بعد 2019 | 65 |
| ➢ الخاتمة | 71 |
| ➢ قائمة المصادر والمراجع | |
| ➢ الفهرس | |
| ➢ ملخص الدراسة | |

## الملخص

إنظمت بريطانيا للمجموعة الإقتصادية الأوروبية في 09 أوت 1961 بقرار حكومي، ثم اعادت النظر في ذلك عبر إستفتاء بتاريخ 23 جوان 2016، أفضى ذلك لخروجها من الإتحاد الأوروبي، مما أثر بشكل كبير على التكتل الأوروبي في أغلب القطاعات التي تربطها ببريطانيا، خاصة منها الإقتصادية، السياسية والجيواستراتيجية وأدى ذلك لظهور متغيرات جديدة في الواقع الأوروبي، مما حتم على الإتحاد الأوروبي إعادة صياغة آليات جديدة للحد من الفراغ التي تركته بريطانيا داخل التكتل.



## ABSTRUCT

Britain joined the European Economic Community on August 09, 1961 by a government decision, and then reconsidered that through a referendum on June 23, 2016, which led to its exit from the European Union, which greatly affected the European bloc in most of the sectors that link it to Britain, especially the economic, political ones This led to the emergence of new variables in the European reality, which made it necessary for the European Union to reformulate new mechanisms to reduce the vacuum left by Britain within the bloc.